دور منظمة الامم المتحدة في استدامة البيئة و التنمية المستدامة

م.د. سيران طه أحمد

كلية القانون – جامعة السليمانية

المقدمة

إن إتساع الأنشطة البشرية في عالم يتزايد اتسامه بطابع العولمة والتصنيع والترابط، وهي أنشطة يحركها اتساع تدفقات السلع والخدمات ورأس المال والموارد البشرية والتكنولوجيا والمعلومات والأفكار واليد العاملة، و كما إن علاقة الإنسان مع البيئة تطورت بشكل كبير و سريع نتيجة التعامل المباشر معها ، فكلما تتقدم الحياة الصناعية و التكنولوجية للمجتمع كلما ازداد ظهور المصاعب و التعقيدات الحياتية، ومنها حدوث تغيير بيئي غير مسبوق على الصعيدين العالمي والإقليمي، كظاهرة الإحتباس الحراري، وارتفاع المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر، وتدهور الأراضي وتصحرها وتأثيرها علي الأمن الغذائي، وفقدان التنوع الأحيائي.

وأصبحت قضايا البيئة تهم جميع الأفراد والجماعات، لما لها من انعكاسات على كافة مجالات حياة الإنسان، مما لاشك فيه، بان التغيير البيئي يمكن أن يؤثر على أمن الناس وصحتهم وعلاقاتهم الاجتماعية واحتياجاتهم المادية. وهنالك إهتمام دولي متزايد نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام، ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، فلابد من إسهام الأمم المتحدة بمؤسساتها، بما إن العديد من الحكومات لا تستطيع أن تحل كل مشاكلها و أزماتها لوحدها، ولإن المشاكل البيئية أصبحت من المشاكل الكبيرة التي تؤثرعلى حياة الأفراد في الحاضر والمستقبل، لذلك استحوذ موضوع التنمية المستدامة أو إستدامة البيئة على اهتمام المجتمع الدولي على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

مشكلة البحث: إن المجتمع الدولي يقف اليوم أمام قضية اختلال التوازن البيئي، وأن التدهور البيئي الحالي يمثل تحديا خطيرا للتنمية البشرية وسلم البشر وأمنهم، و أن سبب تدهورها هو الإنسان ذلك من خلال السياسات المنتهجة من قبله. ومن أبرز التحديات بين الدول المتقدمة والدول النامية حول تبعات التلوث البيئي، على الرغم من تزايد عدد الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ما زالت البيئة العالمية تتردى بوتيرة تبعث على القلق، بحيث تؤدي إلى تفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وعلى الرغم من حداثة مفهوم البيئة نسبيا، نحاول في هذه الدراسة إبراز دور الامم المتحدة كمساهم في تحقيق التنمية وإستدامة البيئة، وفي تحمل المسؤولية لإيجاد التوازن بين النظام البيئي وكذلك النظام الاقتصادي للحفاظ على الموارد الطبيعية. وكذلك التطرق للمشاكل و المصاعب التي تواجه المنظمة الدولية في أداء دورها و إشكالية العلاقة بين البيئة و التنمية.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذه الدراسة في تناول مسألة البيئة ومحاولة إيجاد حل للمشاكل التي ظهرت، لاسيما ان اهداف الاستدامة الاقتصادية و الاستدامة الاجتماعية والاستدامة البيئية متشابكهوفي نفس الوقت مترابطة، لذلك فان أهداف التنمية المستدامة من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس. وتتضح أهمية هذا البحث من خلال دراسة مجهودات الأمم المتحدة و مؤسساتها في إبرام إتفاقيات الدولية بشأن المواضيع المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والسياسية وارتباطه بالتنمية البشرية، نظرا لخصوصية هذه المواضيع وارتباطها الوثيق بخطط التنمية للدول.

منهجية البحث: بغية إلقاء الضوء علي موضوع (دورمنظمة الأمم المتحدة في إستدامة البيئة و التنمية المستدامة) ينبغي الاستعانة بعدد من مناهج البحث العلمي ومنها، المنهج الوصفي التحليلي لتغطية جوانب الموضوع فيما يتعلق بتوضيح مفهوم التنمية المستدامة والبيئة، وأخيرا إعتمدنا علي المنهج القانوني الذي يهتم بدراسة العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تناولت مسالة البيئة و التنمية المستدامة.

هيكلية البحث: لغرض تسليط الضوء و الإحاطة بالمحاور الأساسية في موضوع البحث فاننا سنوزعها علي مبحثين، نتناول في المبحث الأول ماهية إستدامة البيئة والتنمية المستدامة، وذلك من خلال ثلاث مطالب نخصص المطلب الأول لبيان مفهوم التنمية وعلاقتها بالأمن البشري ، في حين نخصص المطلب الثاني لإستدامة البيئة وعلاقتها بمجالات التنمية المستدامة، وفي المطلب

الثالث فنسلط الضوء فيه على تمويل التنمية. أما المبحث الثاني الذي هو بعنوان دور الامم المتحدة ومؤسساتها في تحقيق التنمية المستدامة فتتضمن ثلاث مطالب، حيث نتطرق في المطلب الأول لمفهوم التنمية المستدامة في مؤتمر الارض ١٩٩٢ ، و نكرس المطلب الثاني لقمة جوهانسبرغ لسنة ٢٠٠٢، وسنعرض في المطلب الثالث مفهوم التنمية المستدامة في اطار برنامج الامم المتحدة للبيئة، ثم نختتم دراستنا بخاتمة تتضمن أهم الإستنتاجات و التوصيات التي توصلنا اليها.

المبحث الأول:

ماهية إستدامة البيئة والتنمية المستدامة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت التنمية شعارا مميزا في كل المناسبات ويعلق في كل منبر من قبل العلماء والباحثون من مختلف فروع العلوم والمعرفة، حيث يخوصون في منطلقاته وغاياته مما أعطاه صبغة شمولية لجميع ميادين الحياة.ومن هذا المنطلق يعتبرمفهوم التنمية المستدامة من ابرز المفاهيم التي ساهمت وما زالت في صياغة التوجهات والسياسات الدولية و الوطنية حيال مشاكل البيئة و حمايتها.[١] و ان الحديث عن ماهية إستدامة البيئة والتنمية المستدامة يستلزم تقسيم الدراسة فيه الي ثلاثة مطالب، نتناول في المطلب الأول مفهوم التنمية وعلاقتها بالأمن البشري، أما في المطلب الثاني فسنتحدث عن إستدامة البيئة و علاقتها بمجالات اخري للتنمية ، وأما في المطلب الثالث فسوف يكون الحديث عن تمويل التنمية.

المطلب الاول:

مفهوم التنمية وعلاقتها بالأمن البشري

الإستدامة البيئية أو التنمية المستدامة تعني أن المجتمع يتطور بتناغم مع الطبيعة، وأن لايتصرف الأفراد والشركات بطريقة تضر بالبيئة. إن من أهم التحديات التي تواجهها إستدامة البيئة أو التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج

[١] آ. سعد الدين عبد الجبار و آ. شتاتحة عمر، التنمية المحلية المستدامة محصلة حتمية لكرونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، مجلة دورية علمية و دولية محكمة تصدر عن جامعة زيان عاشور بالجلفة- الجزائر، ص ١١٠.

واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.[١] ولعل أكثر البلدان تضررا من المشكلات البيئية هي الدول النامية التي ليست لها القدرات والإمكانيات الكافية لمعالجة الانعكاسات السلبية على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية. ولغرض تسليط الضوء على مفهوم التنمية و علاقتها بالأمن البشري سنقسم هذا المطلب على فرعين نخصص الفرع الأول منه لبيان تعريف إستدامة البيئة و التنمية المستدامة والثاني نتناول فيه تعريف التنمية البشرية.

الفرع الأول:

تعريف إستدامة البيئة والتنمية المستدامة

لقد أثمرت جهود علمية وإصلاحية مخلصة عن ظهور مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) أو الإستدامة (Sustainability) علي الخارطة التنموية، حيث ظهر هذا المفهوم بشكل رسمي عام ١٩٨٠حين بادر الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN) إلى إجراء دراسة شاملة لتحديد حجم مشكلة تلوث البيئة وهدر مواردها الطبيعية في وثيقة دولية بعنوان "إستراتيجية العالمية لصون الطبيعة" ، وقد أشترك في إعدادها كل من (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) و (الأتحاد الدولي للمحافظة علي الطبيعة) و (الصندوق العالمي للطبيعة) ثم توالت الأعمال و الوثائق المعززة لدخل الإستدامة.[٢]

ان الاستدامة (Sustainability) مصطلح بيئي يساهم في وصف بقاء النظم الحيوية ويشرح لنا مدى تنوعها بمرور الزمان، بينما مفهوم الاستدامة للبشر فيعني قدرتهم على الحفاظ على نوع الحياة التي يعيشون فيها لفترة طويلة وهي تعتمد على حفظ العالم للموارد الطبيعة، وهذا المصطلح اتخذ نطاق واسع حيث أنه يتعلق بكل وجوه الحياه على سطح الأرض بداية من المستويات المحلية ووصولا بالمستويات الدولية والعالمية.[٣] أما بشأن إستدامة البيئة يقصد بها

[١] ماهر شريف، التنميه الاقتصادية و الاجتماعية، الموسوعة العربية، تأريخ الزيارة: ٢ مارس ٢٠١٦ http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=8104&m=1

[٢] عبدالله بن عبدالرحمن البريدي، التنمية المستدامة (مدخل تكاملي لمفاهيم الأستدامة و تطبيقاتها مع التركيز علي العالم العربي)، الطبعة الأولي، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية- رياض، ٢٠١٥، ص١٧

[٣] منال ماجد، مفهوم الاستدامة : ما هو تعريف الاستدامة بيئيا، ٦ مايو ٢٠١٨،

القدرة البيئية على المواصلة في العمل بطريقة صحيحة مع محاولة الوصول إلى أقل تدهور في البيئة المحيطة ومفهوم الاستدامة بهذا النمط يمكن تحقيقه عند التخطيط لعملية التنمية حتى لا يتم الإلحاق بالإضرار بالموارد الطبيعة كحد أدنى.[١]

بناء علي ما تقدم ، يمكن تعريف الاستدامة بانها دراسة كيفية عمل الانظمة الطبيعية، والتنوع وإنتاج كل ما تحتاجه البيئة الطبيعية لكي تبقى متوازنة. لذلك تعتمد الاستدامة على السياسات، والاقتصاد، والفلسفة والعلوم الاجتماعية الاخرى. وتعتبر التوعية البيئية والاستدامة من الاولويات الأساسية لوضع تشريعات وقوانين جديدة للاستدامة. وتركز الاستدامة والتنمية المستدامة على التوازن بين احتساب الاحتياجات، والحاجة إلى استخدام التكنولوجيا وبشكل اقتصادي، والحاجة إلى حماية البيئة التي نعيش فيها. [٢]

استخدم مصطلح الاستدامة منذ ثمانينيات القرن العشـرين أول ما استخدم بمعنى الاستدامة البشرية على كوكب الأرض وهذا مهد إلى التعريف الأكثر شيوعا للاستدامة والتنمية المستدامة حيث عرفته مفوضية الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ٢٠ آذار ١٩٨٧ بان "التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة."[٣] تأسيسا علي ما سبق يمكن تعريف الاستدامة، بأنها تحسين نوعية الحياة البشرية حين نعيش ضمن الطاقة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة. وتعرف الاستدامة أيضا بأنها الحفاظ على نوعية الحياة من خلال التأقلم مع البيئة عن طريق استغلال الموارد الطبيعية لأطول مدى زمني ممكن يؤدي إلى المحافظة على استمرار الحياة، ومن التعريفات الأخرى لمفهوم الاستدامة بأنها مجموعةٌ من العمليات الحيوية التي توفر وسائل الحياة للكائنات الحية

---

https://www.ts3a.com

[١] منال ماجد، مفهوم الاستدامة، نفس المصدر السابق.

[٢] د. سعيد سلمان الخواجة، ما هي الاستدامة وما أهميتها؟، عمان، ١ أيار ٢٠١٦،
http://www.maan-ctr.org/magazine/article/1085

[3] UN Documents Gathering a body of global agreement, Our Common Future, Chapter 2: Towards Sustainable Development, From A/42/427. Our Common Future: Report of the World Commission on Environment and Development,
http://www.un-documents.net/ocf-02.htm#I

بمختلف أنواعها، مما يساعدها في المحافظة على تعاقب أجيالها، وتطوير وسائل نموها مع مرور الوقت.[١]

وقد أصبح المصطلح إستدامة البيئة الآن أساس للدلالة على السياسات الحديثة، ولهذا فإن أي سياسات للتطوير يجب أن يتم تحليلها في إطار التنمية المستدامة.[٢] وفي سياق الإستدامة لابد من الإشارة الي القرار (رقم :A/RES/57/166 on 16 January 2003) الذي أتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠٠٢[٣]حيث قررت الأمم المتحدة جعل الفترة العشرية ٢٠٠٥-٢٠١٤ عقدا أمميا للتعليم من أجل الإستدامة و كذلك حث المنظمات المعنية ومنها (اليونسكو) لإعداد إستراتيجيات لتعليم الإستدامة علي المستويات الوطنية و الأقليمية و الدولية.[٤] وانعكس هذا الطموح في الإعلان الذ ي اعتمده زعماء العالم "خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" كرؤية لتحويل مسار التنمية للسنوات الخمس عشرة القادمة لبناء مستقبلٍ أكثر سلاما وازدهارا واستدامة وشمول وتؤكد الخطة أن الشابات والشبان هم عوامل حاسمة للتغيير، ودورهم محوري لتحقيق التنمية المستدامة.[٥]

ان ظهورمفهوم التنمية المستدامة لم يكن وليد الصدفة بل نتيجة جهود مستمرة للمنظمات والهيئات الدولية والخبراء والعلماء وغيرهم لبيان أهمية البيئة الطبيعة بجانب البيئة الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة. وقد سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية وإصدار تقارير دولية مهدت الطريق لبروز مفهوم التنمية المستدامة. في هذا الصدد لا يمكن إغفال دور الامم المتحدة و كذلك مؤسساتها في دفع

---

[١] مجد خضر ، مفهوم الاستدامة ، ٨ أكتوبر ٢٠١٦، http://mawdoo3.com

[٢] د. وليد النصار، نفس المصدر السابق

[٣] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة : السابعة و الخمسون ، البند ٩٨ من جدول الأعمال، قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A / 57/ 545)، بعنوان عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية : توفير التعليم للجميع، رقم الوثيقة ,:A/RES/57/166 on 16 January 2003
http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/57/166&referer=http://www.un.org/depts/dhl/resguide/r57_resolutions_table_eng.htm&Lang=A

[٤] عبدالله بن عبدالرحمن البريدي، التنمية المستدامة (مدخل تكاملي لمفاهيم الإستدامة و تطبيقاتها مع التركيز علي العالم العربي)، الطبعة الأولي، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية- رياض، ٢٠١٥، ص ١٨

[٥] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٣٠، الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، ٢٠١٦، ص٤.

الدول لعقد العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة، باعتبار أن المشاركة أساس العمل داخل هذه المؤسسات، وانطلاقا من ذلك تأتي أهمية توعية الأفراد بدورهم و ضرورة مساهمتهم في تنمية مجتمعاتهم المحلية، ويعتبر غياب المشاركة من أهم عوامل فشل التنمية في جميع جوانبها وعدم استمرارها. [١]

ويخلص من ذلك، فان التنمية المستدامة هي نمط تنموي يمتاز بالعقلانية و الرشد، حيث تقوم على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من جهة و المحافظة على البيئة و الموارد الطبيعية من جهة أخرى وعليه فهي عمليات مكملة لبعضها البعض و ليست متناقضة، إذ تعد السبيل الوحيد لضمان تحقيق نوعية حياة جيدة للأجيال الحاضرة و المقبلة.[٢] وتترتب على هذه الحقائق، إن مفهوم التنمية المستدامة مفهوم شمولي بحيث لايمكن تصور حدوث تنمية في بعد أو محور واحد دون بقية المحاور و الأبعاد، فليست التنمية مجرد تحسين الأحوال المعيشية ولكنها هدف مستمر و قدرة متواصلة متعاظمة علي التطور و النماء و الأرتقاء.[٣]

الفرع الثاني:

تعريف التنمية البشرية

يعتبر مفهوم التنمية البشرية مرادفا لمفهوم الموارد البشرية وإن كان يفضل البعض إستخدام مفهوم التنمية البشرية وذلك لما يحمل هذا المفهوم من مضمون أعمق وأشمل مما يتضمنه عادة الإستخدام الشائع الموارد البشرية. ان مفهوم الموارد البشرية ذاته و مرادفاته كالثروة البشرية أو رأس المال البشري، جاء أداة تحليلية متقدمة بالنسبة لمكونات النظرية الأقتصادية. ويضع مفهوم الموارد البشرية الإنسان موردا علي نفس مستوي الموارد المجتمعية الإخري كالأرض، و رأسمال المادي و المالي و الموارد المعدنية و المائية. وفي ذات السياق يتحدث د. فيصل محمود الغرايبة، عن مفهوم التنمية البشرية الذي يعتبر البشر بمثابة موارد

[١] **بوشنقير ايمان و رقامي محمد**، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، **العدد الثاني من مجلة جيل حقوق الإنسان، بيروت، يونيو ٢٠١٣، ص ٣١**
http://jilrc-magazines.com/wp-content/uploads/2014/01/JiL-Dts-second-number.pdf

[٢] د.عبداللطيف مصطيفي و د.عبدالرحمن بن سانية، دراسات في التنمية الأقتصادية، الطبعة الأولي، مكتبة حسن العصرية، بيروت- لبنان، ٢٠١٤، ص ١٤

[٣] آ. سعد الدين عبد الجبار و آ. شتاتحة عمر، نفس المصدر السابق، ص١١٠.

تشكل جزء لايتجزأ من التنمية الإقتصادية، كما أن رأس المال يزداد عن طريق الإستثمار، فان الموارد البشرية تزداد عن طريق الإستثمار الإنساني من خلال التغذية و الصحة والتعليم بشكل خاص.[١] وإنطلاقا مما تقدم ، أن التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس. ويقوم هذا المفهوم علي ثلاثة عناصر أساسية:

١.الحياة الطويلة الخالية من العلل (ويعبر عنها بمؤشر العمر المرتقب عند الولادة)

٢.إكتساب المعرفة (ويعبر عنها بمؤشر الإلمام بالقراءة و الكتابة)

٣.التمتع بمعيشة كريمة (ويعبر عنها بمؤشر متوسط دخل الفرد الحقيقي)

ويعتبرالزيادة السنوية في الناتج المحلي الأجمالي شرطا ضروريا للتنمية البشرية.[٢]

تجدر الإشارة إلى إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أول تقرير لها حول التنمية البشرية عام ١٩٩٠ أشار الي أن نمو الدخل القومي يعني التنمية. وآثار التقرير ضرورة البحث عن مقياس أكثر شمولية، واقترح مقياسا سماه "مؤشر التنمية البشرية" (Human Development Index).[٣] ومن الجانب الأخر، تؤثر التنمية البشرية تأثيرا بالغا على خطط التنمية للدول و بخاصة الدول التي تواجه أزمات اقتصادية متنوعة مما يؤثرعلى حركة التنمية فيها سواء بشكل جزئي أو بشكل كلي. في حين أن مؤشر التنمية البشرية (HDI) كأداة إحصائية تستخدم لقياس الإنجاز الكلي للبلد من حيث الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، والتي تستند بدورها على صحة الناس، ومستوى التحصيل العلمي ومستواهم المعيشة.[٤] ولابد من القول، بان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل

---

[١] د.فيصل محمود الغرايبة، أبعاد التنمية الإجتماعية العربية في ضوء التجربة الإردنية ، دار يافا العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، ٢٠١٠، ص ٣٥-٣٦

[٢] د.عبداللطيف مصطيفي و د.عبدالرحمن بن سانية، نفس المصدر السابق، ص١٩

[٣] يستخدم المؤشر للتمييز بين ما إذا كان البلد بلد متقدم، أو نامي أو من البلدان الأقل نموا، وكذلك لقياس أثر السياسات الاقتصادية على نوعية الحياة. وقد تم تطوير هذا المؤشر في عام ١٩٩٠ من قبل الخبير الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق والاقتصادي الهندي أمارتيا سن، والتي كانت تستخدم لقياس التنمية البلدان من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) .

United Nations Development Programme, Human Development Reports,
Human Development Data (1990-2015). http://hdr.undp.org/en/data

وكذلك انظر بهذا الشأن: تقارير التنمية الانسانية العربية، برنامج الامم المتحدة الانمائي،
http://www.arab-hdr.org/arabic/reports/nationalarab.aspx?cid=6

[٤] ان مؤشر التنمية البشرية (HDI) يجمع بين أربعة مؤشرات رئيسية هي: متوسط العمر المتوقع للصحة، وسنوات الدراسة المتوقعة، والدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد في مستوى المعيشة.

عام يصنف الدول استنادا إلى تقرير HDI السنوي. ويتبين من ذلك إن HDI هي واحدة من أفضل الأدوات لتتبع مستوى التنمية في بلد ما، كما أنه يجمع بين جميع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي هي المسؤولة عن التنمية الاقتصادية.[١]

ويمكن من خلال هذه الاطلالة لقراءة المحددات التي تضمنها تقرير التنميه البشريه الصادر عن الامم المتحده سنة ١٩٩٠ "أن التنميه البشريه تعني بتوسيع نطاق الاختيار أمام الافراد وذلك بزيادة فرصهم في التعليم والرعايه الصحيه والدخل والعماله". وقد تطور مفهوم تنمية الموارد البشريه ولم يعد يقتصر فقط على التعليم والتدريب، بل اصبح يركز على تطوير أنماط التفكير والسلوك، ونوعية التعليم والتدريب، ونوعية مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات والعلاقات الاجتماعيه والعادات والتقاليد، وثقافة الشعوب، وطرق وأساليب العمل والانتاج أي تعبئة الناس بهدف زيادة قدراتهم على التحكم في مهاراتهم وقدراتهم.[٢]

ان التنمية البشرية تبني في المقام الأول على السماح للناس بأن يعيشوا نوع الحياة الذي يختارونه وعلى تزويدهم بالأدوات المناسبة والفرص المؤاتية لتقرير تلك الخيارات. وفي السنوات الأخيرة، سعى تقرير التنمية البشرية بقوة إلى إثبات أن هذه المسألة هي مسألة سياسة بقدر ما هي مسألة اقتصاد.[٣] استنادا إلى تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية " ينبغي أن يكون الإنسان محور الإهتمام،[٤] بغض النظر عن العرق أو الدين أو العقيدة، اللون أو إيديولوجية أو الجنسية.[٥] وصاغت الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى

Definition of 'Human Development Index', Time of visit 28 Dec 2015, http://economictimes.indiatimes.com/definition/human-development-index

[1] Definition of 'Human Development Index', Time of visit 28 Dec 2015, http://economictimes.indiatimes.com/definition/human-development-index

[٢] د. حسن عالي ، نفس المصدر السابق، ص ١٧-١٨

[٣] الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، تأريخ الزيارة: ٢٣ نوفمبر ٢٠١ http://www.un.org/ar/esa/hdr/

[٤] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤، http://www.raffy.ws/books/view_book/183592

[٥] Walter Dorn, Human Security: An Overview, Paper prepared for the Pearson Peacekeeping Centre , http://walterdorn.net/23-human-security-an-overview

مبدأ وضع الناس في صميم البعد البيئي للتنمية المستدامة، وعلى النحو المبين في خطة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وكذلك في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه".[١]

وفي السياق ذاته، يشير البرنامج الإنمائي للامم المتحدة الي ان البيئة الطبيعية ترتبط بوضوح بالتنمية البشرية ومن ثم يصبح الحفاظ علي الموارد الطبيعية والبيئة ضروري للإستمرار بالتنمية البشرية و ذلك من خلال التعاون بين الأجيال، فعلي الجيل الحالي أن يضمن ان سياسته لا تحد من الأمكانيات التنموية للأجيال القادمة.[٢] ووفقا للمنتدى البيئي الوزاري العالمي (نيروبي، ٢٠١٢) لابد من إحداث تحولات في القدرات البشرية لتمكين البشر من التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين والتحرك صوب الأقتصاد الأخضر قد يكون أحد سبل الحد من التردي البيئي.[٣]

وتبرز علاقة التنمية البشرية بمفهوم التنمية من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، حيث أنه لا وجود لتنمية مستدامة بدون التنمية البشرية. ونظرا لأهمية دور الأمم المتحدة و أجهزتها المتخصصة في هذا المجال، تجدر الإشارة إلى أهمية وجود التقارير الإقليمية للتنمية البشرية التي صدرت بدعم من المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تركز على خصوصيات كل منطقة وظروفها. إضافة الي ذلك هنالك أيضا التقارير الوطنية للتنمية البشرية، حيث صدر أول تقرير

[١] في أيلول ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافهاالسبعة عشرللتنمية المستدامة، التي تشمل مختلف التخصصات : من عدم المساواة بين الجنسين إلى عدم ملاءمة البنية التحتية؛ ومن بطالة الشباب إلى التدهور البيئي. وقد أكد زعماء العالم، في ديباجة خطة عام ٢٠٣٠، أنهم مصممون على حماية كوكب الأرض من التدهور، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ، بحيث يمكن أن يلبي الكوكب احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.
انظر:جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة، الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، نيروبي ٢٣-٢٧ آيار ٢٠١٦، ص٤، رقم الوثيقة: UNEP/EA.2/15، 8March 2016

[٢] زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة علي ضوء أحكام القانون الدولي، رسالة دكتوراه، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، ٢٠١٣، ص ٣٨.

[٣] الأمم المتحدة، مجلس الإدارة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجس الإدارة/ المنتدي البيئي الوزاري العالمي، الإدارة البيئية الدولية، نيروبي، ٢٠ - ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، رقم الوثيقة: UNEP/GCSS.XII/3

وطني للتنمية البشرية في عام ١٩٩٢ ، ومنذ ذلك الحين، تصدر التقارير الوطنية في ١٤٠ بلدا، تعدها فرق محلية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تتناول مشاكل البلدان على صعيد السياسة العامة من منظور التنمية البشرية، وتتطرق هذه التقارير إلى قضايا إنمائية أساسية مثل تغير المناخ، وبطالة الشباب، وعدم المساواة بسبب الجنس أو الانتماء العرقي[١].

ان الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة التي تركزت على تشجيع التغييرات في السياسات والقوانين المتصلة بالشأن الجنساني بغية إزالة جميع العراقيل التي تعترض صون كرامة الإنسان والمساواة داخل الأسرة والمجتمع. ومن أجل تحقيق هدف المساواة بين الجنسين لدى تنمية المستوطنات البشرية، وتؤكد الأمم المتحدة على تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، باعتبار ذلك من الطرق الفعالة لمكافحة الفقر وتنشيط تنمية مستوطنات بشرية تكون مستدامة حقا. وتشدد علي وضع وتعزيز السياسات والممارسات التي تشجع مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في تخطيط المستوطنات البشرية واتخاذ القرارات المتعلقة بها.[٢]

المطلب الثاني:

إستدامة البيئة و علاقتها بمجالات اخري للتنمية

ان مفهوم التنمية المستدامة قد نشأ في البلدان المتقدمة، كرد فعل على الأخطار العالمية المستقبلية، المترتبة على استنزاف المواد الأولية وتلوث البيئة. ومن جهة إخري، فإن الفشل الفاضح لسياسات التنمية التي اتبعتها أغلبية بلدان العالم الثالث، والتي أدت إلى زيادة هائلة في الدين الخارجي، وتراجع الإنتاجية وخاصة في الميدان الصناعي، وتنامي الفجوة الفاصلة بين

[١] تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع
http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hrd13/complete.pdf

[2]. General Assembly, United Nations, Declaration on Cities and Other Human Settlements in the New Millennium, Resolution adopted by the General Assembly [without reference to a Main Committee (A/S-25/7/Rev.1)], Twenty-fifth special session, A/RES/S-25/2, 16 August 2001, P. 6-8
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N01/470/18/PDF/N0147018.pdf?OpenElement

مختلف الطبقات الاجتماعية ساهمت في ظهور سوء التغذية والمجاعات.[١] استنادا الي تلك الحقائق، فان التنمية المستدامة تتطلب تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وتجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسة وهي النمو الاقتصادي، حماية الموارد الطبيعية والبيئة، التنمية الاجتماعية. وسنتوسع في هذا المطلب الحديث عن إستدامة البيئة وعلاقتها بمجالات إخري للتنمية، وذلك وفق الفرعين التاليين: سنخصص الفرع الأول لبيان علاقة البيئة بالتنمية الاقتصادية، أما في الفرع الثاني سوف نتناول علاقة البيئة بالتنمية الاجتماعية.

الفرع الاول:

علاقة البيئة بالتنمية الاقتصادية

أن التلوث البيئي يعتبر في جوهره نتيجة مباشرة للنشاط الإقتصادي، وقد أشار إعلان البيئة العالمي الصادر عن مؤتمر استكهولم [٢] لعام ١٩٧٢ الي أن المشاكل البيئية هي نتيجة للتخلف الإقتصادي، وأن من واجب الدول المتقدمة تقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية حتي تتمكن من تحسين وحماية بيئتها وثرواتها الطبيعية، ومع ذلك فان الأسس الإقتصادية التي تقوم عليها سياسات حماية بيئة في كثير من الدول لاتزال هشة و غير متناسقة.[٣]

---

[١] د. وليد نصار، تكامل المشروعات العمرانية الذكية مع البيئة العمرانية المحيطة، نحو تنمية تكنولوجية مستدامة – الفصل الرابع، رسالة دكتوراه، القاهرة، وقت الزيارة: ٢٠١٤/٧/٢٧، ص ٦٥
http://www.cpas-egypt.com/pdf/Walid_Nassar/PhD/005.pdf

[٢] أسفر المؤتمر (الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية عام ١٩٧٢) عن ٢٦ مبدأ و ١٠٩ توصية تضمنها الأعلان الصادر عنه، تمثل بنية أساسية التي استقت منها قوانين حماية البيئة لبناتها الأولي. حيث أكدت المؤتمرفي (مبدأ ٢١) علي المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية، كما أكدت المباديء ٢٢، ٢٤، ٢٥ من الإعلان الصادر عن المؤتمر علي ضرورة التعاون الدولي لحماية البيئة، و تنمية قواعد القانون الدولي الخاصة بالمسئولية الدولية عن الأضرار البيئية و التعويض عنها.
انظر: دكتور عادل ماهر الألفي، الحماية الجنائية للبيئة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص١٠٢

[٣] وفي هذا الصدد يمكن الإشادة بخطاب أنديرا غاندي(رئيسة وزراء الهند السابقة) أمام مؤتمر البيئة العالمي بمدينة استكهولم عام ١٩٧٢ حيث قالت: "بإن الفقر و الحاجة هما الملوثان الأكبر أهمية، كيف نستطيع

ترتكز التنمية المستدامة علي مبدأ التوافق بين النمو الإقتصادي ونوعية البيئة، و هذا ما يؤكد علي أهمية التقديرات الإحصائية العالمية لنمو السكان و الدخل.[١]إن مفهوم التنمية الاقتصادية يختلف عن النمو الإقتصادي ، فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، يشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق.[٢] ويجب التنويه، بان تقريراللجنة العالمية للتنمية والبيئة، بعنوان (مستقبلنا المشترك) ركزعلي الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة،[٣] حيث أشار إلى عدم إمكان تطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة من دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية).[٤]

وهناك نقاش يدور اليوم حول التنمية الاقتصادية بشكل عام، يشير إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة، وفي نفس الوقت تشير الي التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد. وبشكل آخر يمكن القول بان التنمية الاقتصادية يشمل العمليات والسياسات التي تتخذها دولة ما لتحسين الرفاهية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

التحدث الي هؤلاء الفقراء الذين يعشيون في القري و الأكواخ عن ضرورة حماية الهواء و الماء و الأرض إذا كانت حياتهم في جوهرها ملوثة ، إن تحسين البيئة لا يمكن أن يتم في ظل ظروف الفقر".
انظر: دكتور عادل ماهر الألفي، نفس المصدر السابق، ص ٧

[١] د.مصطفي يوسف كافي، إقتصاديات البيئة و العولمة، مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، سوريا-دمشق، ٢٠١٣، ص ١٢٦.

[٢] ماهر شريف، التنميه الاقتصادية و الاجتماعية، تأريخ الزيارة: ٢ مارس ٢٠١٦
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=8104&m=1

[3] General Assembly, United Nations, Development and International Economic Co-Operation: Environment, Report of the World Commission on Environment and Development, A/42/ 427, on 4 August 1987.
http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/42/427&referer=http://research.un.org/ar/docs/environment/conferences&Lang=E

[٤] الياس أبو جودة ،التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مجلة الدفاع الوطني، ١تشرين الأول ٢٠١١،
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?29441

لشعبها. وفي ذلك الإطار، يرتبط مفهوم التنمية الاقتصادية بعلاقة مباشرة مع إستدامة البيئة، ومع ذلك ان الإجراءات المستدامة قد تشمل مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والصحة والأمن و غيرها من المجالات الأخرى.[١]

إن السعي نحو التنمية المستدامة يتطلب توجها جديدا في العلاقات الدولية. ومن المسلم به إن توصف التنمية بالاستدامة الاقتصادية عندما تتضمن تلك السياسات التي تكفل استمرار الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع وأداء الدور المنتظر منها، وسيتطلب النمو المستديم طويل المدي تغييرات بعيدة المدى لإنشاء تدفقات في التجارة، ورأس المال والتكنولوجيا، تكون أكثر إنصافا وأفضل توقيتا مع أساسيات البيئة. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون الدولي اللازمة لضمان إستدامة البيئة ستختلف من قطاع لآخر، ولكن من الجوهري تدبير الانتقال إلى التنمية المستدامة بصورة مشتركة من قبل جميع الشعوب.[٢] ومن أجل تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية والقضاء علي الفقرعلي الصعيدين الوطني و العالمي، يعتمد الأمم المتحدة علي مجموعة من قواعد و مباديء لابد من إتباعها ومنها توافر الحكم الرشيد في كل بلد، وعلي الشفافية في النظم المالية والنقدية و التجارية بحيث يتسم هذه الأنظمة بالإنفتاح و الإنصاف.[٣]

الفرع الثاني:

علاقة البيئة بالتنمية الاجتماعية

إن أي تنمية يجب أن تتجه الي خدمة الإنسان وتحريره وإستثمار طاقاته الذاتية و السعي الي سعادته، وليس التركيز فقط علي تنمية تستند الي "النمو القاتل" وإعادة إنتاج نمط عيش

[١] ماهر شريف، التنميه الاقتصادية و الاجتماعية، نفس المصدر السابق.

[٢] اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: معمد كامل عارف، عالم المعرفة، العدد ١٤٢، سلسلة كتب ثقافية شهرية، المجلس الوطني لّثقافة و الفنون و الأداب، الكويت، ١٩٧٨،ص ٦٦-٦٧

[3] General Assembly, United Nations, United Nations Millennium Declaration, Resolution adopted by the General Assembly (without reference to a Main Committee (A/55/L.2)), Fifty-fifth session, A/RES/55/2, 18 September 2000, p. 4-5, https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N00/559/51/PDF/N0055951.pdf?OpenElement

تتحول فيه كل من الطبيعة و الإنسان الي مجرد سلعة قاتلة لتحويل والأستهلاك. إن مباديء أساسية ومنها (الحق في الحصول علي الخيرات الإقتصادية ومختلف الخدمات الإجتماعية و الصحية و التعليمية) ثم (دعم وتطوير القدرات الفردية والجماعية) مبدآن لا يمكن ان يتحققا إلا إذا توافر للأفراد و الجماعات مبدأ الإنصاف أو تكافؤ الفرص داخل المجتمع.[١] وبناء علي ذلك، يعتمد الدول علي التنمية المستدامة بإعتباره عنصرا جوهريا في برامج الدول والشركات، وخصوصا في ما يتعلق بالقوانين الداخلية التي تنظم مشاريع الإستثمارات، بغية حماية البيئة ومنع التصحر، واتخاذ إجراءات لتأمين سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتحسين الصرف الصحي للمجتمعات القادمة.[٢]

وتركز مهام الأمم المتحدة الرئيسة على تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية، على أساس وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، في كوبنهاغن، الدانمرك، عام ١٩٩٥،[٣] وحضره ممثلو ١٨٦ بلدا منهم ١١٧ رئيس دولة أو حكومة، وكان الموضوع الأساس هو (وضع التنمية الاجتماعية في قلب الاهتمامات السياسية العالمية).[٤] ولتوجيه الانتباه العالمي نحو إيجاد حلول لمشاكل العالم الاجتماعية الرئيسة، فقد اتفقت المجتمع الدولي على إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، الذي تضمن التزامات قطعية بالعمل بمزيد من الجد من أجل القضاء على الفقر، تمكين الجميع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية، والسعي إلى تحقيق العمالة الكاملة، تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل و الإدماج الاجتماعي، وتهيئة بيئة إقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية.[٥]

---

[١] أحمد علي سالم، الإنسان و البيئة: مقاربات فكرية وإجتماعية و إقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران-٢٠١٧، ص١٤.

[٢] الياس أبو جودة- التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، نفس المصدر السابق.

[3] United Nations, Report of the World Summit for Social Development, Copenhagen, 6-12 March 1995, United Nations publication,
A/CONF. 166/9
https://documentsddsny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N95/116/51/IMG/N9511651.pdf?OpenElement

[٤] الأمم المتحدة إدارة الشؤون الأقتصادية و الإجتماعية، التنمية الإجتماعية، تأريخ الزيارة ١٢ نوفمبر ٢٠١٧، https://www.un.org/development/desa/ar/key-issues/social.html

[٥] ويري جانب من الفقة بأن النتيجة التي خلص إليها مؤتمر كوبنهاغن ليست ملزمة قانونا لأي بلد، فإن لها أدبيا وسياسيا، ولا سيما أنها تمثل اتفاقا تم التوصل إليه بين عدد كبير جدا من زعماء العالم. وتوافق الآراء

وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الأبعاد الاجتماعية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، أطلقت إدارة التنمية الاجتماعية للبنك الدولي برنامج (خطة عمل ٢٠١٥) ترتكز على المساءلة، والتماسك، والشفافية، والفرص. وقد أعتمد البنك الدولي علي هذه المبادئ ضمن خطة تنفيذ استراتيجية التنمية الاجتماعية التي تحمل عنوان (تمكين الشعوب من أسباب القوة عن طريق تغيير المؤسسات). وتهدف هذه الخطة الاستراتيجية إلى إدماج أدوات التنمية الاجتماعية في مختلف أنشطة البنك الدولي. وتضم الأولويات الاستراتيجية الرئيسة ما يلي: تحسين تدابير مساندة البلدان لإدماج التنمية الاجتماعية في استراتيجياتها المتعلقة بتخفيض أعداد الفقراء ، تحسين فعالية التنمية الخاصة بالإقراض لأغراض الاستثمار من خلال إدماج التنمية الاجتماعية في المشروعات بطريقة أكثر شمولية وكفاءة، تحسين أساليب البحث، وبناء القدرات، والشراكات، لتدعيم الأسس التي تؤدي إلى تحسن أداء العمليات.[١]

وفي ضوء أهمية البالغة للآثار التي يخلفها التنمية الإجتماعية، يمكننا القول بان السياسة الاجتماعية تشكل جوهر أي تقدم نحو تحقيق إستدامة البيئة، فهي الأداة الرئيسية لضمان اقتران الاداء الاقتصادي القوي بالتماسك الاجتماعي، والاستقرار بالحرية، والتضامن بالتنافس، والإنصاف بالجدارة. وهي أساس أي نهج شامل وطويل الأمد يهدف إلى ضمان رفاه الاجيال في الحاضر والمستقبل. وتتطلب التنمية المستدامة أو إستدامة البيئة إدماج جميع الفئات الاجتماعية المكنة للمجتمع، والتوزيع العادل للدخل والفرص، والاستثمار في التعليم والصحة والسكن، فضلا عن المساءلة الاجتماعية، و ذلك عن طريق دعم الحكومات في المنطقة لإحراز تقدم نحو تحقيق هذه الأهداف من خلال إجراء البحوث والتحليلات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية، إضافة إلى رصد اتجاهات التنمية الاجتماعية في المنطقة، وتوفير الخدمات الإستشارية، وأخيرا توفير منبر إقليمي يسمح بتبادل المعرفة والخبرات، ويشكل حلقة وصل مع الآليات العالمية.[٢] وتعد التنمية الاجتماعية والمساواة جزءا لا يتجزأ من مفهوم الاستدامة، وهذا يتطلب مشاركة واسعة النطاق في صنع القرار حتى يتمكن أصحاب الشأن أنفسهم من تمثيل

العالمي هذا له فائدته في نظر البلدان، لأن بإمكانه أن يساعد على وضع معايير وأهداف للتنمية الاجتماعية معترف بها عالميا. انظر: الأمم المتحدة إدارة الشؤون الأقتصادية و الإجتماعية، التنمية الإجتماعية، نفس المصدر السابق.

[١] الياس أبو جودة- التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، نفس المصدر السابق.

[٢] الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية لما بعد ٢٠١٥، تأريخ الزيارة ٤نيسان ٢٠١٧، https://www.unescwa.org/ar/our-work -2015

مصالحهم. وقد أصبح للمنظمات غير الحكومية (بما فيها المنظمات غير الحكومية التي تمثل مصالح قطاعات مختلفة من المجتمع المدني) صوت مسموع معترف به في المناقشات الدولية، وتعد الآن من العناصر الحفازة الرئيسية للعمل على المستوى المحلي.[١]

المطلب الثالث:

تمويل التنمية

إن تمويل التنمية قضية مجتمعية وان كان النصيب الأكبر فى تحمل عبئها يقع على عاتق الدول، وفي نفس الوقت فإن الأفراد والمؤسسات لهم أدوار يلعبونها وواجبات يلتزمون بها.[٢] وقد ركزت الجمعية العامة للأمم المتحدة جهودها في تمويل التنمية، عندما قررت إنشاء صندوق البيئة العالمية[٣]، وأكد في قرارتها العديدة أنه من الضروري عدم تأثير أولويات التنمية في الدول

١

FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS
International dialogue and global, regional and national initiatives, PART III, Produced by: Forestry Department, Rome, 2001

http://www.fao.org/docrep/003/y0900e/y0900e09.htm#P0_0

[٢] نظريا على الفرد فى ظل العدالة المجتمعية أن يعمل بأمانة وكفاءة بالقدر الذى يزيد من الإنتاج وعليه يزيد وينصرف ذلك فى صورة فائدة للاقتصاد القومى تتمثل فى زيادة فى المدخرات التى تجد طريقها إلى قنوات الاستثمار. وهذا المفهوم هو ذات المفهوم الذى يمكن فيه تحديد مسئوليات المؤسسات المنتجة التى عليها مراعاة حقوق العمال والالتزام. أما دور الدولة في التنمية فهو مهم بما تملكه من تفويض المجتمع لها في وضع التشريعات و سن القوانين وسلامة تطبيقها وحماية حقوق أفراد المجتمع سواء منتجين أو مستهلكين وكل ما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية وكيفية تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمارات وإيجاد البيئة الاجتماعية الملائمة للانطلاق مما يضع على كاهلها العبء الأكبر في قضية التنمية.
انظر بهذا الشأن: محمد نبيل الشيمي، التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها، الحوار المتمدن- العدد ٢٥٣٨، ٢٦/ ١/ ٢٠٠٩،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160291

[٣] اختتمت المفاوضات بشأن إعادة هيكلة صندوق البيئة العالمية(GEF) في الاجتماع الذي عقدته الدول المشتركة في الصندوق في جنيف بسويسرا في آذار ١٩٩٤ ، حيث قبل مندوبو ٧٣ دولة وثيقة إنشاء صندوق البيئة العالمية المعادة هيكلته .واعتمدت هذه الوثيقة رسميا وفقا للفقرة (١) من جانب الهيئات الثلاث التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، وهي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي) وأصبحت هذه الوثيقة سارية المفعول في ٧ تموز ١٩٩٤.

النامية ، ينبغي أن تتخذ التدابير الملائمة لتزويدها بمساعدة إضافية علي النحو يتفق مع الوضع الإقتصادي بالدولة النامية المعنية.[١] إن صندوق البيئة العالمي[٢] هو صندوق مستقل للتمويل يعتمد آليات خاصة في عملية المراجعة والموافقة على تقديم المنح. يتشارك الصندوق مع عدد من المؤسسات الدولية، ومن بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي الذين يتشاركون في إعداد المنح التي تقدم للبلدان النامية والإشراف عليها وتنفيذها[٣]. بمعني اخر، يعتبر صندوق البيئة العالمي منظمة مكرسة للتعاون الدولي، إذ تعمل علي ضمان الاستخدام المستدام للأنظمة الإيكولوجية والموارد التي تعتمد عليها الحياة، وتهدف إلى تمويل المبادرات الرامية لمكافحة المخاطر الرئيسية الحالية التي تهدد البيئة العالمية ومنها فقدان التنوع البيولوجي، والتغير المناخي، وتراجع منسوب المياه الدولية، ونضوب طبقة الأوزون.[٤]

وبما أن تمويل التنمية مسؤولية جماعية ، ومن الناحية الاقتصادية فإن تمويل التنمية يعتمد على عدة مصادر وهي الإدخارات الوطنية، الاستثمارات الأجنبية (مباشر وغير مباشر)، مجموع الصادرات، الاقتراض (الدين الخارجي، الدين الداخلي)، المنح والهبات الدولية.[٥] وتلعب المنح

انظر بهذا الشأن: صندوق البيئة العالمية: إستثمار في كوكبنا (GEF) ، وثيقة إنشاء صندوق البيئة العالمية المعادة هيكلته، ط ٥، الولايات المتحدة الأمريكية، مارس ٢٠١٥، ص٥،
https://www.thegef.org/sites/default/files/documents/GEF_Instrument-Interior-March23.2015-Arabic.pdf

[١] الدكتور أحمد عبدالكريم سلامة، قانون حماية البيئة (مكافحة التلوث- تنمية الموارد الطبيعية)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ٢٧

[٢] يضم صندوق البيئة العالمية ١٧٥دولة تعمل بالشراكة مع القطاع الخاص، والمنظمات الغير الحكومية على غرار المنظمات العالمية وذلك لمعالجة القضايا البيئية على المستوى العالمي، تزامنا مع دعم مبادرات التنمية المستدامة وطنيا. وقد خصص الصندوق حتى اليوم ٤ مليار دولار في شكل منح وقدم مبلغا إضافيا قدره ١٢ مليار دولار في إطار التمويل المشترك لدعم أكثر من ١٠٠٠ مشروع في أكثر من ١٤٠ دولة تمر بمرحلة انتقالية على مستوى التنمية والاقتصاد.
انظر: صندوق البيئة العالمية، http://jamaity.org/bailleur

[٣] سويكو يوشوجيما ،صندوق البيئة العالمي وآثاره العديدة، ٧ أيلول ٢٠١٤،
http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/global-environment-facility-and-its-multiple-impacts

[٤] صندوق البيئة العالمية إستثمار في كوكبنا، صندوق البيئة العالمية إستراتيجيات جديدة لتحديات جديدة،
https://www.thegef.org/sites/default/files/publications/GEF_AssemblyVision_CRA_ARA_Final_VIEWONLY_1.pdf

[٥] محمد نبيل الشيمي، التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها، الحوار المتمدن- العدد ٢٥٣٨، ٢٦كانون الثاني ٢٠٠٩،

والهبات الدولية الرسمية دورا مهما في برامج التنمية، باعتبارها أحد مصادر التمويل اللازمة لتلك البرامج، ولا سيما بالنسبة إلى الدول الأقل قدرة على اجتذاب الاستثمار الخاص المباشر. ويبدو جليا، إن المنح والإعانات تتمثل في تمويل موارد من الدولة المانحة إلى الدولة النامية الممنوح إليها، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني والنقد يكون في شكل عمولات قابلة للتحويل والعيني في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية،[١] وإلى جانب الدول، ثمة وكالات ومنظمات متخصصة بمنح الهبات مثل الأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة للتغذية، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمساعدات التقنية.[٢]

ومن الجدير بالذكر، إن صندوق البيئة العالمي أنشئ في تشرين الأول ١٩٩١ كبرنامج رائد بقيمة بليون دولار في البنك الدولي للمساعدة في حماية البيئة العالمية وتعزيز التنمية المستدامة البيئية.[٣] وفي عام ١٩٩٢، في مؤتمر قمة الأرض في ريو، تمت إعادة هيكلة صندوق البيئة العالمي وتم نقله من نظام البنك الدولي ليصبح منظمة مستقلة، قبلت بها البلدان الأعضاء واعتمدتها الوكالات المنفذة في عام ١٩٩٤.[٤]

---

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160291

[١] محمد سايب بن حبيب، البعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، بيروت- لبنان، ص ١٩٠

[٢] ويأتي الصندوق الكويتي وصندوق أبو ظبي والصندوق السعودي للتنمية كأهم الصناديق التي تعمل في مجال تمويل مشاريع التنمية في الدول العربية والنامية، ويقارب عدد الدول المستفيدة من العون المقدم منها حوالى ١٣٠ دولة. أما الصناديق العربية الإقليمية فيأتي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي كأهم الصناديق التي تعمل على تحقيق التكامل العربي، ودعم موازين مدفوعات الدول العربية، من خلال توفير التمويل اللازم للإصلاحات الكلية والقطاعية وخصوصا القطاعين المالي والمصرفي.. أما على المستوى الدولي فهناك البنك الإسلامي للتنمية وصندوق الاوبك للتنمية الدولية.

انظر: الياس أبو جودة- التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، نفس المصدر السابق.

[3] Richard K. Lattanzio, International Environmental Financing: The Global Environment Facility (GEF), by Congressional Research Service (CRS) Report for Congress ,June 3, 2013, P.2

https://fas.org/sgp/crs/misc/R41165.pdf

[٤] اختتمت المفاوضات بشأن إعادة هيكلة صندوق البيئة العالمية(GEF) في الاجتماع الذي عقدته الدول المشتركة في الصندوق في جنيف بسويسرا في آذار ١٩٩٤ ، حيث قبل مندوبو ٧٣ دولة وثيقة إنشاء صندوق البيئة العالمية المعادة هيكلته .واعتمدت هذه الوثيقة رسميا وفقا للفقرة (١) من جانب الهيئات الثلاث التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، وهي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي) وأصبحت هذه الوثيقة سارية المفعول في ٧ تموز ١٩٩٤.

ومن أجل تحقيق أهداف التنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، ومن ضمنها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، إنعقد في مونتيري (المكسيك)، أول مؤتمر دولي لتمويل التنمية في ٢١ و ٢٢ آذار ٢٠٠٢، برعاية الأمم المتحدة، ومشاركة ٥٠ دولة، ومندوبي القطاع الخاص، والمجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية الرئيسة (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية).[١] وتم الالتزام بإقامة شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وباعتماد سياسات سليمة، وأسلوب حكم رشيد على جميع الأصعدة وبسيادة القانون، وتعبئة الموارد المحلية، وجذب التدفقات الدولية، وتشجيع التجارة الدولية كمحرك من محركات التنمية، وزيادة التعاون العالمي المالي والتقني لأغراض التنمية، وتمويل الديون التي يمكن تحملها وتخفيض عبء الديون الخارجية، وتحسين تماسك الأنظمة الدولية النقدية المالية والتجارية واتساقها. [٢] وقد استمرت عملية المتابعة من خلال مفاوضات حكومية دولية للبناء على الالتزامات واستكمالها، بما في ذلك المؤتمر العالمي الثاني لتمويل التنمية المعقود في الدوحة عام ٢٠٠٨،[٣] المؤتمر العالمي الثالث لتمويل التنمية المعقود في أديس أبابا في تموز ٢٠١٥، وكان من نتاج جدول أعمال أديس أبابا ظهور منتدى التمويل للتنمية ضمن إطار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.[٤]

انظر بهذا الشأن: صندوق البيئة العالمية: إستثمار في كوكبنا (GEF) ، وثيقة إنشاء صندوق البيئة العالمية المعادة هيكلته، ط ٥، الولايات المتحدة الأمريكية، مارس ٢٠١٥، ص٥-١١،
https://www.thegef.org/sites/default/files/documents/GEF_Instrument-Interior-March23.2015-Arabic.pdf
وكذلك انظر: http://www.globalenvironmentfund.com

[١] الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ٢٢ آذار ٢٠٠٢ - مونتيري، المكسيك، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢، رقم الوثيقة: A/CONF.198/11، ص ٨
http://unctad.org/ar/docs/aconf198d11_ar.pdf

[٢] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تمويل التنمية المستدامة، تأريخ الزيارة: ١١ مارس ٢٠١٧،
https://www.un.org/ecosoc/ar/node/49663

[3].United Nations, Follow-up International Conference on Financing for Development to Review the Implementation of the Monterrey Consensus, Doha, Qatar, 29 November - 2 December 2008,
http://www.un.org/esa/ffd/doha/index.htm

[٤] ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي يجتمع كل عامين مع دول الأعضاء في الأمم المتحدة معا في منتدى التعاون الإنمائي لتقييم الاتجاهات العالمية في التعاون الإنمائي وما يتصل به من التزامات، وبحث طرق

وقد أكد "إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية" في عام ٢٠٠٨،على الأهمية المحورية "لتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية والاستخدام الفعال لتلك الموارد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". وأكد الإعلان على أهمية "دور السياسات الوطنية والموارد المحلية والاستراتيجيات الإنمائية" في تمويل التنمية، ولكنه أقر بالدور الذي تلعبه التدفقات الخارجية الخاصة والعامة في مثل هذا التمويل.[١] و شدد الأعلان علي أن التنمية البشرية تظل أولوية أساسية، فالموارد البشرية هي أثمن الأصول التي تمتلكها البلدان وأعلاها قيمة، ومن المهم تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع. ويلزم القيام بالإصلاح المالي، بما فيه الإصلاح الضريبي، الذي له أهمية أساسية في تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي وتعبئة الموارد العامة المحلية.[٢]

التعجيل بإحراز التقدم. ويستضيف أيضا الحوارات السياسية الرفيعة المستوى، التي تعقد كل ربيع مع منظمات تجارية ومالية دولية، لتعزيز الشراكات بصورة جزئية، وتقاسم المعرفة بشأن التمويل.
انظر:الأمم المتحدة، المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أديس أبابا، ١٣-١٦ تموز٢٠١٥، ص ٢-٥
رقم الوثيقة: A/CONF.227/L.1،
https://digitallibrary.un.org/record/796962/files/A_CONF.227_L.1-AR.pdf
انظر ايضا: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تمويل التنمية المستدامة، تأريخ الزيارة: ١١ مارس ٢٠١٧
https://www.un.org/ecosoc/ar/node/49663

[١] وقد لاحظ إعلان الدوحة بعد مرور سبعة أعوام من مؤتمر مونتيري عام ٢٠٠٢ ، بروز تحديات وفرص متعددة متصلة بتمويل التنمية بما في ذلك أثر الأزمة المالية الدولية على مصادر تمويل التنمية المرصودة أعلاه، والتكاليف الإضافية لتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والضرر الذي لحق ببيئة الأرض، وتقلب الأسعار في الأسواق الدولية للسلع الأساسية، والاحتياجات المتزايدة في مجال إعمار بلدان مرحلة ما بعد النزاع، والتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في تمويل خطط التنمية.
إنظر: د. عبيدالله محجوب و د. علي عبدالقادر علي و د. أحمد الكواز، التوجهات الحديثة في تمويل التنمية أوراق مختارة من المؤتمر الدولي العاشر للمعهد العربي للتخطيط - الجمهورية اللبنانية: ١١-١٣إبريل٢٠١١ ، المعهد العربي للتخطيط - الكويت، ٢٠١٢،
http://www.arabapi.org/ar/publication/course.aspx?key=403&iframe=true&width=100%&height=100%

[2] General Assembly, United Nations, Doha Declaration on Financing for Development: outcome document of the Follow-up International Conference on Financing for Development to Review the Implementation of the Monterrey Consensus, Resolution adopted by the General Assembly on 24 December 2008[without reference to a Main Committee (A/63/L.57)], Sixty-third session, A/RES/63/239, on 19 March 2009, P.4-5

وقد دعا البيان الختامي لمؤتمر الدولي الثالث المعقود في أديس أبابا تموز ٢٠١٥ إلى ضرورة تعزيز السياسات العامة والأطر التنظيمية والتمويل على جميع المستويات، وخاصة على مستوى الأفراد والقطاع الخاص لاحداث تغيير في طرق التمويل والاستهلاك والانتاج دعما للتنمية المستدامة، بالاستفادة من امكانيات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتعزيز بناء القدرات على جميع المستويات، والقضاء على الفقر.[١] وختاما، حث البيان الدول المتقدمة لتنفيذ التزاماتها في تحقيق الأهداف المشتركة، بحشد ١٠٠ مليار د ولار أمريكي سنوياً، بحلول العام ٢٠٢٠، من خلال مصادر متنوعة واسعة لمقاومة تغيير المناخ، وتلبية احتياجات الدول النامية، وتقليص الغازات الملوثة.[٢] وبحسب البيان جددت الدول التزامها بتقديم ٠,٧ ٪ من نمو ناتجها المحلي، كمساعدات تنموية رسمية لهذه الدول، كما أكدت التزامها بتقديم ٠,١٥٪ إلى ٠,٢٠٪ إلى الدول الأقل نموا، في إطار حزمة من الاجراءات للدول الأكثر فقرا .كما التزمت الدول المتقدمة إلى جانب الاتحاد الأوربي، بزيادة المساعدات للدول الأقل نمواً إلى ٠,٢٪ من ناتجها المحلي بحلول العام ٢٠٣٠، كما وافقت على اعتماد نظام ترقية وترويج الاستثمار للدول الأقل نموا، على أن يشمل ذلك الدعم

---

https://documents-
ddsny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/485/13/PDF/N0848513.pdf?OpenElement

[١] وفي ذات السياق، اتفقت الدول المشاركة حول مبادرات جديدة في مجال التكنولوجيا، لدفع وتعزيز التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وكيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصالح الأخرى، ولدعم أهداف التنمية المستدامة و إنشاء وتأسيس منتدى عالمي للبنية التحتية، لملء الفجوة في مجال البنية التحتية، وتسليط الضوء على فرص الاستثمار والتعاون، والعمل على تأكيد هذه المشروعات واستدامتها بيئيا واجتماعيا واقتصاديا.

انظر:الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أديس أبابا ١٣-١٦ تموز ٢٠١٥، رقم الوثيقة: A/CONF.227/20،

https://documents-dds-
ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/241/01/PDF/N1524101.pdf?OpenElement

وكذلك انظر:

United Nations, Report of the third International Conference on Financing for Development, Addis Ababa, 13-16 July 2015, P.7- 53
A/ CONF.227/20
https://documents-dds-
ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/241/03/PDF/N1524103.pdf?OpenElement

[٢] عبده عبد الكريم،إبراهيم صالح،أحمد عبد الله، نفس المصدر السابق.

الفني والمالي، كما وافقت الحكومات على تشغيل البنك التكنولوجي لتلك الدول منذ عام ٢٠١٧.[١]

المبحث الثاني:

دور الامم المتحدة ومؤسساتها في تحقيق التنمية المستدامة

تواجه النظم البيئية بأنواعها ضغوطا في جميع أنحاء العالم، وتبذل الامم المتحدة بمؤسساتها العديد من الجهود لأجل حماية البيئة والمحافظة على استمرارية مواردها لأجل تحقيق إستدامة البيئة او التنمية المستدامة التي تكفل للأجيال القادمة حقها من هذه الثروات، وتحقق لها أمنها الغذائي وسعادتها. [٢] وإحدى المهمات الرئيسي التي تضطلع بها الأمم المتحدة تتمثل في مساعدة و تشجيع الدول لرفع مستويات المعيشة، وتوفير الظروف المناسبة لتحقيق التقدم والتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.[٣]

وعبر المجتمع الدولي عن إهتمامه بقضايا البيئة و الحفاظ علي الموارد البيئية المختلفة من خلال إبرام العديد من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية،حيث تناولت كافة قضايا البيئة بهدف حماية صحة الإنسان و صون الموارد البيئية و تنميتها وحشد الجهود الدولية لتحقيق هذه الأهداف.[٤] ولأهمية النجاحات التي حققتها منظمة الأمم المتحدة في إنجاز كثير من المكاسب بهذا الشأن، سنقسم هذا المبحث على ثلاثة مطالب، نخصص المطلب الأول منه لبيان مفهوم التنمية المستدامة في مؤتمر قمة الارض ١٩٩٢، وفي المطلب الثاني نتناول فيه قمة جوهانسبرغ لسنة ٢٠٠٢ (مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة)، و اخيرا في المطلب الثالث نكرسه لبيان مفهوم التنمية المستدامة في اطار برنامج الامم المتحدة للبيئة.

---

[١] الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة التاسعة والستون، البند ١٨ من جدول الأعمال، قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٧ تموز ٢٠١٥، بعنوان خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)، رقم الوثيقة: A/RES/69/313، 17 on August 2015 ، ص٢٣-٥٤
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/232/20/PDF/N1523220.pdf?OpenElement

[٢] الأستاذة بوشنقير ايمان- رقامي محمد، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة٣٠ مارس ٢٠١٤، http://jilrc.com

[٣] الأمم المتحدة، عن التنمية الإقتصادية و الأجتماعية، تأريخ الزيارة: ٢ تشرين الثاني ٢٠١٧
http://www.un.org/arabic/esa/about_esa.html

[٤] محمد عبدالعزيز الجندي، التشريعات البيئية، البيئة العربية: التحديات المستقبل، ص ١٧٥.

المطلب الاول:

مفهوم التنمية المستدامة في مؤتمر قمة الارض ١٩٩٢

يعد مؤتمر قمة الارض المؤتمر الأول للأمم المتحدة في عام ١٩٩٢ حول البيئة والتنمية[١] الذي إنعقد في ريو دي جانيرو[٢]، من أهم المؤتمرات التي لم يسبق له مثيل على مستوى مؤتمرات الامم المتحدة من حيث أثرها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة لاحقا، و التي بحثت في العلاقة بين حقوق الإنسان والسكان والتنمية الاجتماعية والمرأة والمستوطنات البشرية والحاجة إلى التنمية المستدامة بيئيا. وانتهت تلك القمة إلى الإبرام والمصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية ومنها: مبادئ (ريو) للتنمية المستدامة،[٣] الإطار التشريعي للتنمية المستدامة، المعاهدة المتعلقة

[١] مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED)

(The United Nations Conference on Environment and Development)

إنعقد هذا المؤتمر في ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران ١٩٩٢، كانت المشاركة على مستوى رؤساء الدول/الحكومات: ١٧٢/١٠٨، ومع تواجد المنظمات غير الحكومية حيث وصل عددهم ٢٤٠٠ممثلي المنظمات الغير الحكومية، و١٧٠٠٠ شخصا حضروا المنتدى، الوثيقة الناتجة عن المؤتمر فهي جدول أعمال القرن الحادي والعشرين, إلى إعلان ريو حول البيئة والتنمية، بيان عن مبادئ الغابات، الإطار العام للأمم المتحدة لتغير المناخ، اتفاقية التنوع البيولوجي. أما بالنسبة لآليات المتابعة: لجنة التنمية المستدامةsustainable development ، الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، المجلس الاستشاري لشؤون التنمية المستدامة، انظر:

1992: THE RIO EARTH SUMMIT

http://www.worldsummit2002.org/index.htm?http://www.worldsummit2002.org/guide/unced.htm

[٢] إن مؤتمر قمة الأرض أو مؤتمر "البيئة و التنمية" و الذي تمخض من وضع ٢٧ مبدأ و ٢١ أجندة و التي تتزامن خطة عمل مستقبلية لحماية البيئة في مبتدأ القرن الحادي و العشرين، و الذي أسفر في نهايته أيضا عن إبرام عدة اتفاقيات دولية هامة، منها اتفاقية حول المناخ ، وإتفاقية حول التصحر، و أخري حول الغابات، و إتفاقية حول التنوع البيولوجي. ونتيجة لتعدد اتفاقيات الملزمة الإقليمية و الدولية لحماية البيئة نشأ فرع جديد من فروع القانون الدولي هو القانون البيئي الدولي مما كان له أكبر الأثر في ظهور التشريعات البيئية الخاصة في كل دولة، انظر: أشرف هلال، جرائم البيئة بين نظرية و التطبيق، الطبعة الأولي، ٢٠٠٥ القاهرة، ص ٢٢-٢٣

[٣] وفي ذات السياق يتحدث المبدأ الثالث من إعلان ريو حول البيئة و التنمية بوجوب إعمال الحق في التنمية علي نحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية و البيئية للإجيال الحالية و القادمة.
انظر: عبد الناصر زياد هياجنه، القانون البيئي، نفس المصدر السابق، ص٥٣

بالغابات وغيرها من اتفاقيات المحافظة على البيئة،[١] اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية،[٢] و الاتفاقية المعنية بالمحافظة على تنوع الأحياء.[٣]

ان المؤتمر قمة الارض نجح في رفع الوعي العام حول الحاجة إلى أن تكون الاعتبارات البيئية والاجتماعية جزءا لا يتجزأ من سياسة التنمية الاقتصادية. وقد اجتمع في ريو ١٠٨ من رؤساء الدول والحكومات و أيدوا جدول أعمال القرن ٢١ وهو مخطط عمل لتحقيق التنمية المستدامة في القرن٢١.[٤] ونجد هنا ضرورة التأكيد على إن جدول أعمال القرن ٢١ هي خطة عمل غير ملزمة وطوعية تنفذها الأمم المتحدة، ويقدم جدول أعمال القرن ٢١ برنامج تنفيذي شامل لتحقيق

[١] كانت الغابات من بين مواضيع كثيرة عولجت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ويسلط هذا الجزء الضوء على المبادرات الرئيسية - الدولية والإقليمية والحكومية وغير الحكومية- لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات. وفي الوقت الذي تكثفت فيه المناقشات والاتفاقات الدولية بشأن الغابات، منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ازداد أيضا التعاون الإقليمي بشأن الغابات وتعزز هذا التعاون. وعندما اتفقت البلدان على "مبادئ الغابات" الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، التزمت بالعمل من أجل الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات.وقد أدى الاعتراف بأن الإدارة المستدامة للغابات لا يمكن أن تتحقق بدون إطار مؤسسي ملائم قادر على زيادة الدعم الدولي لبرامج الغابات القطرية.

انظر بهذا الشأن: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، مصلحة الغابات، الحوار والمبادرات الدولية المعنية بالغابات، روما، ٢٠٠١،

http://www.fao.org/docrep/008/y0900a/y0900a16.htm

[٢] اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي يرمز لها UNFCCC من (United Nation Framework Convention on Climate Change) هي اتفاقية دولية صدق عليها ١٩١ بلدا والتزمت تلك البلدان بوضع استراتيجيات وطنية لمواجهة الأحترار العالمي. وقد اتفقت البلدان على الاتفاقية في ٩ أيار ١٩٩٢، وبدأ نفاذ الاتفاقية في ٢١ آذار ١٩٩٤. ولكن الحكومات كانت تدرك حتى عندما اعتمدت الاتفاقية أن أحكامها لن تكون كافية للتصدي على نحو كاف لتغير المناخ، لذلك عقد مؤتمر الأطراف الأول، الذي عقد في برلين، بألمانيا في أوائل عام ١٩٩٥. اعتمد تمديد كبير للاتفاقية في كيوتو، باليابان، في كانون الأول ١٩٩٧. وقد بدأ نفاذ بروتوكول كيوتو في ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٤، بعد تصديق ٥٥ دولة طرفا في الاتفاقية عليه.انظر بهذا الشأن: الأمم المتحدة، الاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، ١٩٩٢،

http://unfccc.int/resource/docs/convkp/convarabic.pdf

[٣] **الأمم المتحدة، قمة جوهانسبرغ ، القمة العالمية حول التنمية المستدامة، ٢٦ أغسطس – ٤ سبتمبر ٢٠٠٢،**
http://www.dialogueonline.org/mu-buhoth28.htm

[٤] الأمم المتحدة، قمة جوهانسبرغ ٢٠٠٢ (٢٦ اب- ٤ ايلول ٢٠٠٢)،

http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/media/fact2.html

التنمية المستدامة ومعالجة القضايا البيئية والإنمائية بطريقة متكاملة على المستويات العالمية والقطرية والمحلية.[١]

ومن أهم الأهداف الذي جاء بها قمة الأرض، العمل من أجل تحقيق ضمان استدامة البيئة، والعمل معا لإنقاذ كوكبنا وتعزيزالتنمية البشرية وتحقيق الرخاء والسلام على الصعيد العالمي[٢]. وتتركز أهداف قمة الأرض على دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات الدول وبرامجه وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية، وكذلك محاولة تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية وتحقيق ذلك من خلال التطوير لنظام تجاري مالي منفتح وإلتزام الحكم الصالح والتنمية وتخفيض الفقر، عبر تخفيض التعرفات الجمركية، والحصص النسبية والكوتا المفروضة على الصادرات للدول النامية وإلغائها.[٣] ومع ذلك لم تقتصر" قمة الأرض "على استعادة ونشر مفهوم التنمية المستدامة، ولكنها ربطت بينهما وبين مفهوم التنمية البشرية القائمة أساسا على الاستغلال المستديم للموارد الطبيعية من جهة، وعلى التنمية البشرية من جهة أخرى.[٤]

و بعد مرور عشرين عاما من مؤتمر قمة الأرض التاريخي الذي عقد في ريو عام ١٩٩٢، تم تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة(UNCSD) ، المعروف أيضا باسم (ريو + ٢٠) تنفيذا لقرار الجمعية العامة (A/RES/64/236) ،[٥] في ريو دي جانيرو في حزيران ٢٠١٢. وتعد

---

[١] الأمم المتحدة، قمة جوهانسبرغ ٢٠٠٢ (٢٦ اب- ٤ ايلول ٢٠٠٢)،
http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/media/fact2.html

[٢] د. محمد قاسم، الوثيقة النهائية أعادت العالم إلى مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢، بيئتنا: البوابة البيئية الرسمية لدولة الكويت، تأريخ الزيارة:٢٥ ديسمبر ٢٠١٧
http://www.beatona.net/CMS/index.php?option=com_content&view=article&id=446&Itemid=84&menuid=&lang=ar

[٣] الياس أبو جودة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، نيويورك، ٢٠٠٣، ص ١٥ـ١٦

[٤] د.وليد نصار، نفس المصدر السابق،
http://www.cpas-egypt.com/pdf/Walid_Nassar/PhD/005.pdf

[٥] إن (ريو+٢٠) هو الاسم المختصر لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة الذي إنعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران ٢٠١٢، وفي مؤتمر ريو+٢٠، اجتمع معا قادة العالم، إلى جانب آلاف من المشاركين من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومجموعات أخرى، لتشكيل الكيفية التي يمكن بها أن نحد من الفقر ونعزز العدل الاجتماعي ونكفل حماية البيئة في كوكب يتزايد اكتظاظه باستمرار.

المؤتمر فرصة تاريخية لتحديد المسارات التي تفضي إلى مستقبل مستدام. وقد وركز المؤتمر على موضوعين رئيسين هما: أولا: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة للقضاء على الفقر. وثانيا: الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وقد أبرزت الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو +٢٠ سبعة مجالات ذات أولوية والتي تحتاج إلى عناية، والتي تشمل وظائف لائقة، والطاقة، والمدن المستدامة، والأمن الغذائي والزراعة المستدامة، والمياه، والمحيطات ومخاطر الكوارث[١].

ويمكن القول ان الهدف من هذا المؤتمر هو تجديد الالتزامات السياسية، وتقييم التطورات التي حدثت منذ مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في عام ١٩٩٢، والتفكير في التحديات التي ما زالت تحول دون أن تصبح الاستدامة العالمية حقيقة واقعة.[٢] فضلا عن الاعتراف بأهمية الاقتصاد الأخضر كأداة لإستدامة البيئة، بالإضافة الي تلك الطروحات، البدء بخطوات عملية للمحاسبة البيئية والمؤشرات الخضراء مثل الناتج المحلي المعدل بيئيا،[٣] في حين ركزت الانتقادات التي وجهت إلى القمة لافتقارها الى اهداف ملزمة وواضحة إلى جانب ضعف برامج التمويل. ولعل ما يضيف إلى أهمية هذا المؤتمر، النتيجة النهائية لقمة الأرض (ريو+ ٢٠) هي وثيقة بعنوان (المستقبل الذي نريده) حيث تتكون من ٢٥٣ فقرة حول التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر، الحوكمة البيئية.[٤]

الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الرابعة والستون، البند ٥٣ (أ) من جدول الأعمال ،قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٤ كانون الأول ٢٠٠٩، رقم الوثيقة: A/RES/64/ 236
https://documents-dds-)
(ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/475/97/PDF/N0947597.pdf?OpenElement

[١] منظمة التعاون الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية و الإقتصادية و الإجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - ريو +٢٠،ريو دي جانيرو - البرازيل ،٢٠-٢٢ يونيو ٢٠١٢،
http://www.sesric.org/event-detail-ar.php?id=691

[٢] أحمد خضر ، الاقتصاد الأخضرمسارات بديلة إلى التنمية المستدامة، الشبكة العربية للأمن الإنساني، ملف مجلة علوم وتكنولوجيا، ص١-٢
https://arabhumansecuritynetwork.files.wordpress.com/2013/08/.pdf

[٣] زكريا خنجي ،قمة الأرض ريو +..٢٠ قراءة متأخرة ، اخبار الخليج، العدد : ١٢٥٦٢ - الثلاثاء ١٤ أغسطس ٢٠١٢ م، بحرين.http://www.aakgroup.net/12562/article/44217.htm

[٤] ولقد حضر المؤتمر حوالي ٥٧ رئيس دولة، ٨ نواب رئيس، ٣١ رئيس حكومة، ٩ نواب لرئيس الحكومة، بالإضافة إلى ٤٨٧ وزيرا.

المطلب الثاني:

قمة جوهانسبرغ لسنة ٢٠٠٢

(مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة)

يعد مؤتمر جوهانسبيرغ للتنمية المستدامة، الذي انعقد في جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا بين ٢٦ آب ـ ٤ ايلول ٢٠٠٢، فهو أول مؤتمر البيئي الدولي في القرن الحادي و العشرين. وقد جاء هذا المؤتمر استكمالا للمؤتمرات العشرية التي تعقدها الأمم المتحدة لبحث الشأن البيئي العالمي و مراجعة ما تم إنجازه في هذا الصدد و البناء عليه. وقد أعاد المؤتمر التأكيد علي التزام دول العالم التنمية المستدامة، واستذكر المؤتمر مسيرة العمل البيئي الدولي من استوكهولم، فنيروبي، مرورا بريو دي جانيرو، وجدد العزم علي المضي في المسيرة العالمية لحماية البيئة و ضمان مستقبل افضل للأجيال القادمة. [١]

إن خطة العمل العالمية من أجل التنمية المستدامة، التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تشمل الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة جوهانسبرغ جميع الفئات الملتزمة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وإن لكل قطاعات المجتمع دورا تؤديه في تحويل هذه الرؤية إلى واقع.[٢] ولقد وضع مؤتمر قمة جوهانسبرغ، الأساس ومهد السبيل لاتخاذ إجراءات بشأن تفاقم الفقر وازداد تدهور البيئة. ويري جانب من الفقه أنه من بين جميع الأهداف والجداول الزمنية والتعهدات التي تم الاتفاق عليها في جوهانسبرغ، لم توجد حلولا مريحة للمساعدة في محاربة الفقر وتدهور البيئة الطبيعية المتواصل. ولما كان مؤتمر قمة جوهانسبرغ مؤتمرا يركز على التنفيذ، فهو لم يتمخض عن نتيجة باهرة على وجه الخصوص فلم تبرم أي اتفاقات تؤدي إلى معاهدات جديدة أو أي إنجاز هائل. [٣]

انظر: مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة للبيئة، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/ (المنتدى البيئي الوزاري العالم، نيروبي، ٢٠ - ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢

[١] الدكتورعبدالناصر زياد هياجنة، نفس المصدر السابق، ص ٢٤١-٢٤٣

[٢] الامم المتحدة، مؤتمر قمة جوهانسبرغ ٢٠٠٢، نفس المصدر السابق،

http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/brochure

[٣] تحظي مؤتمر القمة باهتمام كبير، إذ ألقى ١٠٠ زعيم من العالم كلمات أمام مؤتمر القمة، وإجمالا فقد شارك أكثر من ٢٢ ألف شخص في هذا المؤتمر، بما في ذلك أكثر من ٠٠٠ ١٠ مندوب و ٠٠٠ ٨ منظمة غير حكومية وممثلين عن المجتمع المدني و٠٠٠ ٤ صحفي.

تتمثل أهمية هذا المؤتمر بمشاركة مجموعة كبيرة من رؤساء الدول والحكومات، إضافة إلى ضم عددا كبيرا من المنظمات الإقليمية والوكالات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية. ومن أهم النتائج التي خلفها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ فهي صدور (إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة)، حيث شدد هذا الإعلان على إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحديات العالمية.[١]

إن إحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تتمثل في الدعوة إلى مبادرات الشراكة. وهذه الشراكات طوعية تهدف لتطبيق التنمية المستدامة لتكملة الالتزامات الحكومية الدولية. وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة كانت مبادرة الزراعة والتنمية الريفية المستدامتين قد أطلقت كجهد يقوده المجتمع المدني وتدعمه الحكومات وتيسره منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، حيث ترتكز على السكان وتعزيز المشاركة في وضع البرامج والسياسات.[٢]

إدراكا من النجاح الذي حققته الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، أوضح الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون قائلا، "تشكل أجندة ما بعد عام ٢٠١٥ فرصة للدخول في حقبة جديدة في مجال التنمية الدولية، من شأنها أن تقضي على الفقر المدقع وتقودنا إلى عالم من الرخاء والإنصاف والكرامة للجميع". ويحدد تقرير "شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات عبر التنمية المستدامة" جدول أعمال عالمي للقضاء على الفقر المدقع بحلول

انظر: مؤتمر قمة جوهانسبرغ لعام ٢٠٠٢ الجديد، ٢٦ آب- ٤ أيلول ٢٠٠٢،
http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/whatsnew/feature_story.html

[١] ومن أهم هذه التحديات: القضاء على الفقر، تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ردم الهوة العميقة التي تقسم البشرية إلى أغنياء وفقراء، ومنع تدهور البيئة العالمية، وتراجع التنوع البيولوجي والتصحر، سد الفجوة المتزايدة بين العالمين المتقدم والنامي، ومعالجة تلوث المياه والهواء والبحار، هذا فضلا عن التحديات الجديدة التي فرضتها العولمة على التنمية المستدامة ولا سيما تكامل الأسواق السريعة، وحركة رؤوس الأموال والزيادات المهمة في تدفقات الاستثمار حول العالم، وذلك من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة.
انظر: الياس أبو جودة ، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، ٢٦ آب ـ ٤ أيلول ٢٠٠٢، نيويورك، ٢٠٠٢، ص. ١٠-١٥

[٢] باسم محمود محمد،مؤتمر قمة الارض في ريو دي جانيرو، ٤ شباط ٢٠٠٩،
http://www.egyppl.com/vb/showthread.php?t=10379

عام ٢٠٣٠ والوفاء بالعهود المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة. كما يدعو التقرير العالم أجمع إلى السعي لإقامة شراكة عالمية جديدة تمنح الأمل وتعطي كل فرد في هذا العالم دورا يلعبه لتحقيق هذه الغاية. وتدعو اللجنة في التقرير إلى إحداث خمس نقلات تحولية كبرى في إطار غايات ما بعد عام ٢٠١٥، وهي عدم تجاهل أحد، وتسليط الضوء على التنمية المستدامة، وتحويل الاقتصادات نحو الوظائف والنمو الشامل، وإحلال السلام وبناء مؤسسات فاعلة ومفتوحة وخاضعة للمساءلة للجميع، وصياغة شراكة عالمية جديدة مبنية على التعاون والمساواة وحقوق الإنسان.[١]

وختاما، نظرا لتزايد تهديد تغير المناخ تهديدا متزايدا للمقاصد الإنمائية للعالم، ومن اجل إستدامة البيئة دعمت الأمم المتحدة المفاوضات لاعتماد اتفاقية عالمية بشأن المناخ في عام ٢٠١٥. وتعمل الأمم المتحدة كذلك لتطوير إطار التمويل من أجل التنمية لضمان توافر الموارد لجدول أعمال التنمية والإجراء بشأن المناخ، نظرا لذلك، أسست الأمم المتحدة بوابة التنمية المستدامة، بوصفها بوابة أوان العمل العالمي للناس وللكوكب. وتركز هذه البوابة على جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتشتمل على معلومات بشأن جهود الأمم المتحدة للتصدي لظاهرة تغير المناخ كما ذكرنا سابقا، فضلا عن قضايا كثيرة ذات صلة به. ومن خلال هذه البوابة تبرز تقارير الأمين العام الذي يعرض فيه الرؤية المتصلة بجدول أعمال التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وتظهر جليا كيف يمكن المساعدة في إذكاء الوعي بهذه القضايا.[٢] إضافة الي ذلك، إن الهدف من إعداد خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هو التأكد على الحاجة إلى نهج متسق ينطوي على العمل نحو وضع إطار وحيد ومجموعة من الأهداف، شاملة من حيث الطابع وتنطبق على

[١] مركز أنباء الأمم المتحدة، أمين عام الأمم المتحدة: جدول أعمال التنمية فرصة "تاريخية" للقضاء على الفقر، ٣٠ مارس ٢٠١٣،
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=18694#.WmMDBxBG3IU

[٢] في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، التزم قادة العالم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥. تمتد رقعة هذه الأهداف لتشمل خفض أعداد الفقراء فقرا مدقعا إلى النصف، فضلا عن الحد من انتشار الإيدز وتعميم التعليم الابتدائي. ولتحقيق الأهداف، دشن الأمين العام مبادرات عدة، منها مبادرة تحدي القضاء على الفقر ومبادرة كل امرأة وكل طفل. وعلى الرغم من إحراز تقدم رائع في تحقيق كثير من تلك الأهداف، إلا أنه لم يزل هناك الكثير مما ينبغي فعله.
انظر بهذا الشأن: الأمم المتحدة، تعزيز التنمية المستدامة، تأريخ الزيارة: ٤ مارس ٢٠١٧
http://www.un.org/ar/sections/what-we-do/promote-sustainable-development/

جميع البلدان، مع مراعاة اختلاف الظروف الوطنية واحترام السياسات والأولويات الوطنية، وتعزز السلام والأمن، والحوكمة الديمقراطية، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان.[١]

المطلب الثالث:

مفهوم التنمية المستدامة في اطار برنامج الامم المتحدة للبيئة

إن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتدهور البيئي وضعت لأول مرة على جدول الأعمال الدولي في عام ١٩٧٢، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، الذي عقد في ستوكهولم. وبعد المؤتمر، تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، لقد أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧) في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢[٢]، وهي اليوم لا تزال تعمل كمحفز عالمي للعمل من أجل حماية البيئة. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع البلدان والشركاء الرئيسيين داخل الأمم المتحدة وخارجها لبناء القدرات، وتيسير الحصول على البيانات والمعلومات ووضع منظورات إقليمية ووطنية وعالمية.[٣] علي الرغم من إن مسألة إدماج الاهتمامات البيئية في التخطيط الاقتصادي الوطني وصنع القرار بدأ بشكل بطيء منذ عام ١٩٨٣، عندما شكلت الأمم المتحدة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، فإن التدهور البيئي الذي كان ينظر إليه على أنه أثر جانبي للثروة الصناعية وليس سوى أثر محدود، بينما هو مسألة حياة أو موت بالنسبة للدول النامية.[٤]

---

[١] مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، الاجتماع الثاني عشر، بيونغ شانغ، جمهورية كوريا، ٦-١٧ تشرين الأول ٢٠١٤، رقم الوثيقة: (UNEP/CBD/COP/12/15). ص٢

[٢] الأمم المتحدة، وثائق الأمم المتحدة: البيئة، مكتبة داغ همرشولد،
http://research.un.org/ar/docs/environment/unep

[٣] جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الدورة الأولى ، نيروبي، ٢٣ - ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ، www.unep.org/unea/download.asp?ID=4614

[٤] في تقرير قدمه غروهارلم برونتلاند في النرويج، عام ١٩٨٧، وضعت اللجنة قدما في مفهوم التنمية المستدامة، كنهج بديل قائم على النمو الاقتصادي، حيث أكد "تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، ونتيجة لذلك دعت الجمعية العامة للامم المتحدة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مؤتمر ريو).

إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، يقوم بدور المحفز، والمناصر لتشجيع الاستخدام الرشيد والتنمية المستدامة للبيئة العالمية. وإن أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة تشمل تقييم الظروف والاتجاهات البيئية على المستوي العالمية، والإقليمية والوطنية، وصياغة الوثائق البيئية الدولية والوطنية، وتعزيز المؤسسات لكي تمارس الإدارة الحكيمة للبيئة. ويتمتع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتاريخ طويل في المساهمة في وضع وتنفيذ القانون البيئي من خلال عمله التشريعي أو من خلال تيسير المنتديات الحكومية الدولية لوضع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والمبادئ والتوجيهات الرامية إلى التصدي للتحديات البيئية العالمية.[١]

وعقب المؤتمر العالمي الأول لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعني بالعدالة، والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية، الذي عقد في عام ٢٠١٢، طلبت الدول الأعضاء إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقود جهود منظومة الأمم المتحدة ويدعم الحكومات الوطنية في بسط سيادة القانون البيئي وتنفيذه.[٢] وشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بقيادة شعبة القانون البيئي والاتفاقيات البيئية التابعة له، في الأحداث والأنشطة الرامية إلى بسط سيادة القانون البيئي وتعزيزه، بما في ذلك التطوير التدريجي للقانون البيئي، وحماية حقوق الإنسان والبيئة، والتصدي للجرائم البيئية، وتعزيز الاحتكام إلى القضاء في المسائل البيئية، وبناء القدرات العامة لأصحاب المصلحة ذوي الصلة.[٣]

و تأسيسا علي ما سبق، ان جمعية الأمم المتحدة للبيئة هي أعلى هيئة لصنع القرار على مستوى العالم في مجال البيئة. وهي تتناول التحديات البيئية الحرجة التي تواجه المجتمع الدولي، و إن فهم هذه التحديات والحفاظ على البيئة وإعادة تأهيلها هو في صميم خطة

---

[١] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الأمم المتحدة وسيادة القانون، تأريخ الزيارة ٢٥/ ٤/ ٢٠١٨
https://www.un.org/ruleoflaw/ar/un-and-the-rule-of-law/united-nations-environment-programme/

[٢] الأمم المتحدة، مجلس الإدارة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة السابعة و العشرون، لمجس الإدارة/ المنتدي البيئي الوزاري العالمي، الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقترحة للفترة٢٠١٤-٢٠١٧ ، نيروبي، ١٨ - ٢٢ شباط ٢٠١٣، رقم الوثيقة: UNEP/GC.27/9،
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/K13/500/50/PDF/K1350050.pdf?OpenElement

[٣] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الأمم المتحدة وسيادة القانون، نفس المصدر السابق.

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. [١] ومع ذلك، أن تسييس القضايا البيئية يدفع الحكومات إلى التعهد بالتزامات، و تمكن المجتمع المدني من المشاركة في عمليات رسم السياسات البيئية وتشجيع الشركات على تطوير حس بالمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقها. وأصبح التوصل إلى فهم أفضل لمواقف الناس وتوقعاتهم إزاء موضوع البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية رسم السياسات العامة، وعملية وضع استراتيجيات الأعمال التجارية في الآونة الأخيرة.[٢]

تقدم الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (المستقبل الذي نصبو إليه) توجيها استراتيجيا بشأن الإجراءات الرئيسية اللازمة للدفع قدما بالتكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. واستجابة لمقرر مجلس الإدارة ١١/٢٧، يقدم هذا التقرير موجزا للتقدم الذي تم إحرازه في وضع منبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإدارة المعرفة ألا وهو UNEP-Live [٣]. ويمثل هذا المنبر بنية تحتية مشتركة للمعرفة، مبنية على التقدم في التكنولوجيا، لربط الجهود والتفاهم الفردية و الجماعية (داخل الأمم المتحدة وخارجها) لتقاسم كل من البيانات وغيرها من المعارف الموثوقة المتعلقة بالبيئة. وتشمل الخدمات المباشرة لبرنامج الأمم المتحدة

[١] أنشئت جمعية الأمم المتحدة للبيئة في حزيران ٢٠١٢، عندما دعا زعماء العالم إلى تعزيز وتحديث الأمم المتحدة للبيئة خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي يشار إليه أيضا باسم (ريو + ٢٠). تناولت الدورتان الأولى والثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، واعتمدت قرارات بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، ونوعية الهواء، وسيادة القانون البيئي، وتمويل الاقتصاد الأخضر، وأهداف التنمية المستدامة و"تنفيذ البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ".
انظر: الأمم المتحدة للبيئة، نبذة عن الأمم المتحدة للبيئة، تأريخ الزيارة١١ آزار ٢٠١٨،
https://www.unenvironment.org/ar/nbdht-n-alamm-almthdt-llbyyt

[٢] الامم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، السكان والبيئة والتنمية، نيويورك،٢٠٠١، ص ٢٤

[٣] المنبر التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-Live)، تم تصميم المنبر التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لدعم مساعي جمعية الأمم المتحدة للبيئة في الإبقاء على البيئة قيد الاستعراض. ويمثل إنشاء منبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP-Live على الإنترنت فرصة لإتباع نهج أكثر ديناميكية من خلال توفير الخدمات العالمية جنباً إلى جنب مع البيانات الإقليمية والوطنية والمحلية. ويمكن أن تستخدم هذه الخدمات لتحديد القضايا البيئية الرئيسية والناشئة ودعم إجراء تقييمات متكاملة وتحليل للسياسات العامة فيما يتصل بحالة البيئة العالمية والإقليمية والمحلية.
انظر: جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الدورة الأولى ، نيروبي، ٢٣ - ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤)،
www.unep.org/unea/download.asp?ID=4614

للبيئة دعم عمليات التقييم البيئي المتكاملة عن طريق تيسير تدفق البيانات والمعارف العالمية والإقليمية والوطنية.[١]

ويعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) [٢] البوابة الإلكترونية للبيانات الإقليمية في المناطق النامية لتوفير سبل الحصول على البيانات البيئية التفصيلية دعما لأنشطة التقييم والإبلاغ البيئيين المتكاملة في الأقاليم. والبوابة الإلكترونية الإقليمية مندمجة على غرار البوابة الإلكترونية لبيانات توقعات البيئة العالمية.[٣] وتدعو وثيقة (المستقبل الذي نصبو إليه) في الفقرة ٢٧٨ إلى التنفيذ المتواصل والدقيق لخطة "بالي" الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، وتؤكد من جديد في الفقرة ٨٨ (و) على ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ودوره المحفز في مواصلة تقديم الدعم التكنولوجي وبناء القدرات لمساعدة البلدان النامية، لا سيما في سياق برنامج الأمم المتحدة للتنمية معزز ومحدث. وتدعو الوثيقة في الفقرة ٨٥ (ل) إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز عمليات صنع القرار القائمة على الأدلة على جميع المستويات، والإسهام في توطيد الجهود الجارية في البلدان النامية لبناء القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها.[٤] وفي

---

[١] وتستعرض الوثيقة كذلك حالة مختلف عمليات التقييم والمنابر والشبكات، بما في ذلك التقرير العالمي للتنمية المستدامة، والتقييم العالمي للمحيطات الذي تضطلع به الأمم المتحدة، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وشبكة عين على الأرض، وبرنامج البحوث بشأن قابلية التأثر بالتغير المناخي وآثاره والتكيف معه، والنظام العالمي لرصد البيئة، برنامج المياه.
انظر:

United Nations, PARTNERSHIPS FOR THE SDGs' Description/achievement of initiative, https://sustainabledevelopment.un.org/partnership/?p=7684

[٢] وقد أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ عام ١٩٩٧ خمسة تقارير في إطار سلسلة توقعات البيئة العالمية. واتبعت هذه التقارير دورة تتراوح مدتها من سنتين إلى ٥ سنوات، وكانت عملية وضعها مكلفة ومرهقة ومعقدة، مع ما يترتب عن ذلك من صعوبات في الحفاظ على الاستمرارية من تقرير لآخر.
انظر: جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الدورة الأولى ، نيروبي، ٢٣ - ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤)، نفس المصدر السابق.

[٣] جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثانية ، نيروبي٢٣-٢٧أيار ٢٠١٦، رقم الوثيقة: (UNEP/ EA.2/3)، ص ٣-٤

[٤] جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدورة الاولي، البند ٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت (حالة البيئة)، نيروبي، ٢٣ - ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤،
www.unep.org/unea/download.asp?ID=4614

هذا الصدد، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، في إطار مبادرة التقييم البيئي المتكامل لتوقعات البيئة العالمية، وبالتعاون مع أكثر من ٤٠ خبيرا من مختلف أنحاء العالم، بإعداد كتاب مرجعي جديد عن توقعات البيئة العالمية لاستخدامه في حلقات العمل التدريبية وفي دعم ما بعد التدريب لعمليات التقييم شبه العالمية.[١]

لقد أثبتت الدراسات بان التقييم البيئي المتكامل هو الأساس الذي يستند إليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في الاستراتيجية المتوسطة الأجل فيما يتعلق بما يلي: (أ) تغير المناخ (ب) الكوارث والنـزاعات (ج) إدارة النظم البيئية (د) إنشاء المحكمة لشؤون البيئية (هـ)المواد الضارة والنفايات الخطرة (و) كفاءة استخدام الموارد. وهذه هي اللبنات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. ويتضح أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) يؤدي هذه المهام الوظيفية على الصعيد العالمي وذلك من خلال العمل مع الشركاء وبتعزيز قدرات المؤسسات البيئية الإقليمية البيئية والوطنية.[٢] و يتبين مما سبق،ان التوقعات البيئية العالمية هي صدارة التقييم البيئي المتكامل والإبلاغ عنه داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.[٣] وضمن هذا السياق، لابد من تسليط

---

[١] إن الكتاب المرجعي تتكون من ثمانية نماذج تركز على: نهج توقعات البيئة العالمية إزاء التقييم البيئي المتكامل، واستراتيجية التأثير، وتصميم وتنظيم العملية الوطنية لتوقعات البيئة العالمية، والرصد والبيانات والمؤشرات، والحالة والاتجاهات الاستعادية وتقييم السياسات، وسيناريوهات خيارات السياسات وتحليل نتائجها المتوقعة، وإيجاد نواتج مادية للتقييمات، ورصد العمليات وتقييمها والتعلم منها.
مجلس إدارة العالمي، نيروبي، ٥ – ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧،
www.unep.org/GC/GC24/download.asp?ID=253

[١] مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الرابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي، ٥ – ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، *www.unep.org/GC/GC24/download.asp?ID=253*

[٢] مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة للبيئة، الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي، موناكو، ٢٠-٢٢ شباط ٢٠٠٨

[٣] ان الهدف من إنشائها لدعم أنشطة التقييم لدي برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكوناتها (الفرق العلمية العالمية وشبكة المراكز المتعاونة والآليات الإستشارية الإقليمية وعلي مستوي الأمم المتحدة)، وذلك وفقا لمقررات مجلس الإدارة ٢٧/١٨ بشأن رصد الأرض (أيار ١٩٩٥)، و١/٢٠ بشأن توقعات البيئة العالمية (شباط ١٩٩٩)، و١/٢٢ بشأن الإنذار المبكر والتقييم والرصد (شباط ٢٠٠٣) و٦/٢٣ بشأن إبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض (شباط ٢٠٠٥).
انظر:الجمعية العامة للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير مجلس الإدارة عن أعمال دورته التاسعة عشرة، ٢٧ كانون الثاني – ٧ شباط ١٩٩٧،و ٣-٤ نيسان ١٩٩٧، الدورة الثانية الخمسون الملحق رقم ٢٥ (A/ 52/ 25)، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٧، ص ١٠

الضوء علي التوقعات العالمية للجنسانية(Gender) والبيئة التي صدر من قبل الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة عام ٢٠١٦، عبارة عن أول تقييم شامل ومتكامل بشأن الجنسانية والبيئة. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا التقييم في توفير رؤية واضحة لصانعي القرارات بشأن الظروف البيئية التي تؤثر في حياة النساء والرجال بطرق مختلفة نتيجة حالة عدم المساواة السائدة في حين يبرز التفاعل بين الأنشطة البشرية والبيئية من زاوية الجنسانية، حيث يستخدم التحليل الخاص بعلاقة الجنسانية والبيئة الإطار التحليلي للاستجابة للدوافع - الضغوط - الحالة - التأثير. كما يهدف التقييم إلى إحاطة الحكومات علماً بالأدوار المحتملة للرجال والنساء والأولاد والبنات باعتبارهم عومل التغيير في حفظ البيئة وإدارتها، ويمكن تيسير أو إعاقة قيامهم بهذه الأدوار. [١]

[١] جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثانية ، نيروبي٢٣-٢٧أيار ٢٠١٦، رقم الوثيقة: (UNEP/ EA.2/3). ص٤

الخاتمة

تعد مواضيع البيئة والتنمية من أبرز القضايا العالمية الراهنة، حيث فرضت نفسها بقوة على الساحة العالمية، أن التنمية المستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عنصر أساسي من عناصر الإطار الشامل لأنشطة الأمم المتحدة، فلابد من أن تسعى الدول والمجتمع الدولي سعيا حثيثا إلى الانتقال صوب التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق بناء القدرات وتقديم الدعم التكنولوجي للبلدان النامية.

ان العلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة فالأولى تقوم على موارد الثانية ولا يمكن أن تحقق التنمية دون الموارد البيئية وبالتالي فان الإخلال بالموارد من حيث إفسادها سيكون له انعكاساته السلبية على العملية التنموية والإخلال بأهدافها، وأن هذا الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية قد أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة .وفي نفس الوقت فان التنمية المستدامة، هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة، و تحافظ علي التكامل البيئي، و لا تسبب في تدهور عناصر و مكونات الأنظمة البيئية ولا تخل بالتوازن بينهما.

كما أن الممارسات غير المستدامة كثيرا ما تسبب التلوث، الذي لا يقتصر خطره على النظم الإيكولوجية المحلية فحسب، بل يمتد إلى البيئة العالمية أيضا، لذلك لقد وجدت فكرة إستدامة البيئة والحفاظ علي الموارد الطبيعية طريقها الي صلب القوانين والأنظمة الوطنية للدول. وبما إن الأضرار بالبيئة ومواردها يضر بالإحتياجات البشرية، وعلية ينبغي أن تقوم التنمية على أساس وضع الإعتبار للبيئة وان ينظر الى البيئة و التنمية باعتبارهما متلازمين فالتنمية لن تحقق أهدافها دون الأخذ بسياسات بيئية سليمة. وبعد ان انتهينا من دراسة بحثنا الموسوم (دور منظمة الامم المتحدة في استدامة البيئة و التنمية البشرية) توصلنا إلى عدة إستنتاجات وتوصيات وهي :

أولا: الإستنتاجات

١. لابد من إدخال الإعتبارات البيئية ومراعاتها في كافة السياسات، وعند وضع و تنفيذ خطط التنمية، و ذلك حفاظا على استمرار إشباع حاجات الحاضر دون التضحية بإمكانية وقدرة موارد البيئة على إشباع حاجات المستقبل. بما ان مبدا التنمية المستدامة يتعلق بالدرجة الاولي بالادارة

البيئية الرشيدة، إذ أن إشكالية تدهور البيئة ارتبطت بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة حيث أهملت الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية مما أدى إلى تفاقم التلوث الصناعي و تدهور الاطار المعيشي للافراد، بالاضافة الى مخاطر التصحر و تدهور الغطاء النباتي.

٢. إن الإرتباط الوثيق بين الأمن الإنساني وإستدامة التنمية، يمكن تحقيقه من خلال القضاء على الفقر، تعزيز الديمقراطية، مكافحة المجاعات والأزمات والصراعات، التأكيد على فعالية المرأة، التغيير الاجتماعي، تشجيع الثقافة والدفاع عن حقوق الإنسان، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والأغذية والرعاية الصحية والتعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتسيير الحكم الرشيد.

٣. الاستدامة هو مصطلح يطلق على تطويع التصرفات الإنسانية من أجل التوافق مع البيئة وعدم إهمال الحفاظ عليها، و بناء عليه فان "التنمية المستدامة" تشمل مجموعة واسعة من القضايا متعددة الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع، حيث تشمل هذه العناصر الثلاثة الركائزالأساسية للتنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق، فأن إجراءات حماية البيئة لا تشكل عقبة أمام التنمية الأقتصادية وأنما تعد شرطا أساسيا لضمان تحقيقها.

٤. إن التنمية المستدامة أو إستدامة البيئة تحتاج إلى إستراتيجية طويل الأمد وإلى مشاركة واسعة فى تشكيل السياسات واتخاذ القرارات والتنفيذ على جميع المستويات، وذلك من خلال اللجوء إلى مؤسسات دولية خاضعة للمساءلة وتعددية فاعلة وديمقراطية.

٥. بما أن التنمية المستدامة أو إستدامة البيئة تعد بمثابة أحد الثوابت الجوهرية في سياسة الدولة، أصبحت مسألة التنمية البشرية من أولويات اهتمامات المجتمع الدولي، فلابد من تعزيز التعاون على الصعيدين الوطني والدولي في السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٦. إن منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها لها دور أساسي في اعداد العديد من المؤتمرات و القمم و التقاريرالدولية في دعم و تعزيز التنمية المستدامة ومنها جدول أعمال القرن (٢١)، التي كانت بمثابة عملية واسعة النطاق لم يسبق لها مثيل لتحقيق التنمية المستدامة عالميا، وإعتبر إنجازا تاريخيا هاما من حيث أنه أدمج الاهتمامات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في إطار واحد.

٧. أن التنمية و إستدامة البيئة مفهومان متكاملان ، فالبيئة مورد للتنمية و إن الثروة لوحدها لا تعني التنمية بل يجب تعبئة الطاقات البشرية للنهوض بالمجتمع والأنسان، فلابد من تنمية للطاقات البشرية أولا قبل إنشاء المصانع والمؤسسات.

ثانيا: التوصيات

١. لابد من السعي لتحقيق التنمية المستدامة التي تاخذ بعين الاعتبار حقوق الاجيال القادمة في الحياة و التمتع بفرص معقولة من التنمية و الموارد و الرفاه، وكذلك ضرورة جعل خطة حماية البيئة جزءا رئيسيا من أجزاء خطة التنمية الشاملة المستدامة.

٢. تؤثر التنمية البشرية تأثيرا بالغا على خطط التنمية للدول و بخاصة الدول التي تواجه أزمات اقتصادية متنوعة مما يؤثر على حركة التنمية فيها سواء بشكل جزئي أو بشكل كلي، فلابد من القضاء على الفقر وتقليل التفاوت في مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٣. من أجل تحقيق التنمية المستدامة أو إستدامة البيئة علي الصعيدين الإقليمي والوطني فلابد من إدماج الأهداف البيئية في عملية صنع القرارات في القطاعين الخاص والعام بالاستفادة الفعالة من الأنظمة القانونية والمعايير والعمليات التشاركية من أجل زيادة استثمارات القطاع والتخفيف من حدة التغير البيئي وتحسين كفاءة استخدام الموارد وتوسيع قدرات الأفراد.

٤. بما إن التنمية حق من حقوق الانسان، فلابد من إسهام ومشاركة المجتمع المدني على الصعيد المحلي لكفالة الاستدامة وبناء القدرات المحلية، من أجل تنفيذ البرامج والسياسات البيئية.

٥. يستلزم علي الحكومات وصناع القرار في الدولة تبني النهج المستدام في الحكم و الإدارة، ووضع القوانين والانظمة التي تتضمن إستجابة لكافة متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، و الاضطلاع بالمبادرات من أجل زيادة وعي المواطنين بقضايا التنمية المستدامة.

٦. لابد من المشاركة الشعبية في صناعة القرارات ذات الاثر البيئي الذي يشكل عاملا حاسما في نجاح جهود حماية البيئة. كما ان الحق في الحصول علي العدالة البيئية تسهم بشكل كبير في ضمان التشريعات البيئية.

قائمة المصادر

أولا: باللغة العربية

(أ) الكتب

١.د.أحمد حسن السمان، الصحافة و التنمية المستدامة، المكتبة الأكاديمية (شركة مساهمة مصرية)، القاهرة، ٢٠١١.

٢.د. أحمد عبدالكريم سلامة، قانون حماية البيئة (مكافحة التلوث- تنمية الموارد الطبيعية)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢-٢٠٠٣

٣.أحمد علي سالم، الإنسان و البيئة: مقاربات فكرية وإجتماعية و إقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران-٢٠١٧.

٤.أشرف هلال، جرائم البيئة بين نظرية و التطبيق، الطبعة الأولي، ٢٠٠٥ القاهرة،

٥.اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: معمد كامل عارف، عالم المعرفة، العدد ١٤٢، سلسلة كتب ثقافية شهرية، المجلس الوطني لثقافة و الفنون و الأداب، الكويت، ١٩٧٨

٦. أثمار جودت عبدالنور، الأدارة البيئية، المنهل للنشر، ٢٠١٥

٧. جابر يوسف محمد يوسف ،إستحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية، بإشراف الدكتور وليد الحيالي، الاكاديميا العربية المفتوحة بالدنمارك.

٨. جمال رضا حلاوة و علي محمود صالح، مدخل الي علم التنمية، دار الشروق و التوزيع، الطبعة الأولي، عمان –الأردن، ٢٠٠٩

٩. د.عبدالقادر الشيخلي، حماية البيئة في ضوء الشريعة و القانون و الإدارة و التربية و الأعلام، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولي، بيروت- لبنان، ٢٠٠٩

١٠.د. عادل ماهر الألفي، الحماية الجنائية للبيئة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٩

١١.د.عبدالناصر زياد هياجنة، القانون البيئي (النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية)، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولي، عمان- الأردن، ٢٠١٢

١٢. عبدالله بن عبدالرحمن البريدي، التنمية المستدامة (مدخل تكاملي لمفاهيم الأستدامة و تطبيقاتها مع التركيز علي العالم العربي)، الطبعة الأولي، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية- رياض، ٢٠١٥.

١٣.د.عبداللطيف مصطيفي و د.عبدالرحمن بن سانية، دراسات في التنمية الأقتصادية، الطبعة الأولي، مكتبة حسن العصرية، بيروت- لبنان، ٢٠١٤،

١٤.د. عبدالغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة : المفاهيم و الأشكاليات من الحداثة الي العولمة، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٦.

١٥. د.فيصل محمود الغرايبة، أبعاد التنمية الإجتماعية العربية في ضوء التجربة الإردنية ، دار يافا العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، ٢٠١٠.

١٦.محمود عبد المولي، البيئة و التلوث، مؤسسة شباب الجامعة، الأسكندرية، ٢٠٠٨،

١٧.د. مصطفي عطية جمعة، الإسلام و التنمية المستدامة (تأصيل في ضوء الفقة و أصوله)، الطبعة الأولي، شمس لنشر و الأعلام، القاهرة، ٢٠١٧

١٨.د.مصطفي يوسف كافي، إقتصاديات البيئة و العولمة، مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، سوريا-دمشق، ٢٠١٣.

(ب): المقالات و البحوث القانونية

١.أبوبكر مصطفى بعيرة و أنس ابوبكر بعيرة ، لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة، مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا.

http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/09/La-Tanmia-Baraira2.pdf

٢. أحمد خضر ، الاقتصاد الأخضرمسارات بديلة إلى التنمية المستدامة، الشبكة العربية للأمن الإنساني، ملف مجلة علوم وتكنولوجيا، ص١-٢

https://arabhumansecuritynetwork.files.wordpress.com/2013/08/.pdf

٣. الأمم المتحدة، عن التنمية الإقتصادية و الأجتماعية، تأريخ الزيارة: ٢ نوفمبر ٢٠١٧،

http://www.un.org/arabic/esa/about_esa.html

٤. الأمم المتحدة، صوب خطة جديدة للتنمية المستدامة (أهداف للتنمية المستدامة- ١٧ هدفا لتحويل عالمنا)،

http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/mdgs

٥. الأمم المتحدة، التنمية المستدامة، موقع الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الإعلام ، ٢٠٠٦
http://www.un.org/arabic/esa/desa/aboutus/dsd.html

٦. الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، تأريخ الزيارة: ٢٣ نوفمبر ٢٠١٧

http://www.un.org/ar/esa/hdr/

٧. الياس أبو جودة ،التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مجلة الدفاع الوطني، ١تشرين الأول ٢٠١١،

http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?29441

٨. الياس أبو جودة ، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، ٢٦ آب ـ ٤ أيلول ٢٠٠٢، نيويورك، ٢٠٠٢

٩. الياس أبو جودة، التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال منظمة الأمم المتحدة ٢٠٠١، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١

١٠. الياس أبو جودة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، نيويورك، ٢٠٠٣

١١.الياس أبو جودة، مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة، الجامعة اللبنانية،

http://176.32.230.18/bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=144%3A-integris-&catid=9%3A2010-12-09-22-52-31&Itemid=2

١٢. أيمان المطيري، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ)، مجلة الخط الأخضر البيئية الكويتية، تأريخ الزيارة:٥ نوفمبر ٢٠١٧،

http://www.greenline.com.kw/ArticleDetails.aspx?tp=547

١٣.باسم محمود محمد،مؤتمر قمة الارض في ريو دي جانيرو، ٤ شباط ٢٠٠٩،

http://www.egyppl.com/vb/showthread.php?t=10379

١٤. بلقيس عبد الرضا، المساعدات: القروض والمنح لا تحقق التنمية وتعمّق التبعية، بيروت، ٤ مايو ٢٠١٥،

https://www.alaraby.co.uk/supplementeconomy/2015/5/4

١٥. بوشنقير ايمان و رقامي محمد، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، بالعدد الثاني من مجلة جيل حقوق الإنسان، بيروت، يونيو ٢٠١٣، ص ٣١

http://jilrc-magazines.com/wp-content/uploads/2014/01/JiL-Dts-second-number.pdf

١٦.تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤،

http://www.raffy.ws/books/view_book/183592

١٧.حسين أباظة، تمويل البرامج البيئية شراكة القطاعين العام و الخاص، مجلة البيئة العربية: تقرير المنتدي العربي للبيئة و التنمية ٢٠٠٨: البيئة العربية: تحديات المستقبل، تحرير مصطفي كمال طلبة و نجيب صعب، فصل ١٧،

١٨. د. حسن عالي ،إستحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية، جامعة سعيدة

http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-1-N2.pdf

١٩.حسن برتو، الاثار البيئية للحروب و النزاعات، الفصل ١٢، تقرير المنتدي العربي للبيئة و التنمية ٢٠٠٨: البيئة العربية: تحديات المستقبل، تحرير مصطفي كمال طلبة و نجيب صعب.

٢٠.رعد الخطيب، دور المؤتمرات الدولية في حماية البيئة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الأستراتيجية، قسم قضايا البيئة و الأم الدولي، ٦ نوفمبر ٢٠١٥،

https://www.politics-dz.com/threads/dur-almtmrat-alduli-fi-xhmai-albi.3552

٢١.زكريا زكريا خنجي ،قمة الأرض ريو +..٢٠ قراءة متأخرة ، اخبار الخليج، العدد : ١٢٥٦٢ - الثلاثاء ١٤ أغسطس ٢٠١٢ م، بحرين.

http://www.aakgroup.net/12562/article/44217.htm

٢٢. زياد عبدالقادر، تقرير توقعات البيئة ٢٠٠٧ ترهيب للإصلاح، تأريخ الزيارة ٢٢ أزار ٢٠١٨

https://archive.islamonline.net/?p=6214

٢٣. ساندي صبري ابوالسعد وآخرون، الاقتصاد الأخضر وأثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر،المركزالديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية ،
http://democraticac.de/?p=47167

٢٤.د. سعيد سلمان الخواجة، ما هي الاستدامة وما أهميتها؟، عمان، ١ أيار ٢٠١٦،
http://www.maan-ctr.org/magazine/article/1085

٢٥.سويكو يوشوجيما ،صندوق البيئة العالمي وآثاره العديدة، ٧ أيلول ٢٠١٤،
http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/global-environment-facility-and-its-multiple-impacts

٢٦.آ. سعد الدين عبد الجبار و آ. شتاتحة عمر، التنمية المحلية المستدامة محصلة حتمية لكرونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، الجزائر.

٢٧.عبده عبد الكريم،إبراهيم صالح،أحمد عبد الله، المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية" يؤكد التزامه بمعالجة تمويل التنمية المستدامة، أديس أبابا ، ١٦حزيران ٢٠١٥،
https://ar.haberler.com/arabic-news-768006/

٢٨. د. عبيدالله محجوب و د. علي عبدالقادر علي و د. أحمد الكواز، التوجهات الحديثة في تمويل التنمية أوراق مختارة من المؤتمر الدولي العاشر للمعهد العربي للتخطيط - الجمهورية اللبنانية: ١١-١٣إبريل٢٠١١ ، المعهد العربي للتخطيط - الكويت، ٢٠١٢،
http://www.arab-api.org/ar/publication/course.aspx?key=403&iframe=true&width=100%&height=100%

٢٩. عبدالحكيم محمود، العلاقة بين البيئة و التنمية-٤، منظمة المجتمع العلمي العربي، ١٩ مارس ٢٠١٥،
http://www.arsco.org/article-detail-349-4-0

٣٠. ماهر شريف، التنميه الاقتصادية و الاجتماعية، الموسوعة العربية، تأريخ الزيارة: ٢ مارس ٢٠١٦

http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=displa y_term&id=8104&m=1

٣١.د. محمد قاسم، قمة الأرض تنتهي كما بدأت الوثيقة النهائية أعادت العالم إلى مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢، مجلة بيئتنا - الهيئة العامة للبيئة لدولة الكويت - العدد ٤٩ ، الخميس ٢٤ يوليو ٢٠١٤

http://www.beatona.net/CMS/index.php?option=com_content&view=article &id=446&Itemid=84&menuid=&lang=ar

٣٢.د. محمد قاسم، الوثيقة النهائية أعادت العالم إلى مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢، بيئتنا: البوابة البيئية الرسمية لدولة الكويت، تأريخ الزيارة:٢٥ ديسمبر ٢٠١٧
http://www.beatona.net/CMS/index.php?option=com_content&view=article&id =446&Itemid=84&menuid=&lang=ar

٣٣. محمد عبدالله المغربي. البيئة و التنمية المستدامة، المنتدي العربي لإداره الموارد البشرية، ١٤ أيار ٢٠١٠

https://hrdiscussion.com/hr10618.html

٣٤. محمد نبيل الشيمي، التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها، الحوار المتمدن- العدد ٢٥٣٨، ٢٦/ ١/ ٢٠٠٩،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160291

٣٥. محمد سايب بن حبيب، البعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، بيروت- لبنان.

٣٦. مجد خضر ، مفهوم الاستدامة ، ٨ أكتوبر ٢٠١٦، http://mawdoo3.com

٣٧.مركز أنباء الأمم المتحدة، أمين عام الأمم المتحدة: جدول أعمال التنمية فرصة "تاريخية" للقضاء على الفقر، ٣٠ مارس ٢٠١٣،

http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=18694#.WmMDBxBG3IU

٣٨.منظمة التعاون الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية و الإقتصادية و الإجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - ريو +٢٠،ريو دي جانيرو - البرازيل ٢٠-٢٢ يونيو ٢٠١٢،

http://www.sesric.org/event-detail-ar.php?id=691

٣٩.منال ماجد، مفهوم الاستدامة : ما هو تعريف الاستدامة بيئيا، ٦ مايو ٢٠١٨،

https://www.ts3a.com

٤٠. نفيسة أبو السعود و أخرون، أدارة الموارد الطبيعية في ضوء إستدامة البيئة و الأهداف الإنمائية للألفية،

العددان ٦١-٦٢، معهد التخطيط القومي، القاهرة، شتاء- ربيع ٢٠١٣

٤١.د.وليد نصار، نحو تنمية تكنولوجية مستدامة، تكامل المشروعات العمرانية الذكية مع البيئة العمرانية المحيطة، رسالة دكتوراه، جامعة عين الشمس. القاهرة،

http://www.cpas-egypt.com/pdf/Walid_Nassar/PhD/005.pdf

(ج): الوثائق و التقارير الدولية

١.الامم المتحدة، مؤتمر قمة جوهانسبرغ ٢٠٠٢، وقت الزيارة: ٢٠١٤/٧/٢٣

http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/brochure

٢.الامم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، السكان والبيئة والتنمية، نيويورك،٢٠٠١،

رقم الوثيقة: ST/ESA/ SER/.A/ 202

www.un.org/esa/population/.../concise2001/C2001Arabic.doc

٣.الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الإقتصادية و الإجتماعية، التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تأريخ الزيارة ١٠نيسان ٢٠١٨

http://www.un.org/ar/development/desa/development-beyond-2015.html

٤.الأمم المتحدة، اجتماعات بالأمم المتحدة حول القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة، إخبار الأمم المتحدة، ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٨،

https://news.un.org/ar/story/2018/01/1001231

٥.الأمم المتحدة، بادر بالاستثمار من أجل الناس من أجل الكوكب، المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أديس أبابا، إثيوبيا، ١٣-١٦ تموز ٢٠١٥،

http://www.un.org/sustainabledevelopment/wp-content/uploads/2015/07/Arabic_FFD3_Press_kit_REV.pdf

٦.الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ٢٢ آذار ٢٠٠٢ - مونتيري، المكسيك، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢، رقم الوثيقة: A/CONF.198/11

http://unctad.org/ar/docs/aconf198d11_ar.pdf

٧.الأمم المتحدة، المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أديس أبابا، ١٣-١٦ تموز٢٠١٥، رقم الوثيقة: A/CONF.227/L.1،

https://digitallibrary.un.org/record/796962/files/A_CONF.227_L.1-AR.pdf

٨. الأمم المتحدة، وثائق الأمم المتحدة: البيئة، مكتبة داغ همرشولد،

http://research.un.org/ar/docs/environment/unep

٩. الأمم المتحدة، شراكة عالمية جديدة:إجتثاث الفقر و تحويل الإقتصاديات من خلال التنمية المستدامة، تقرير فريق الشخصيات البارزة حول جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، نيويورك، ٢٠١٣

١٠.الأمم المتحدة، الاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، ١٩٩٢،

http://unfccc.int/resource/docs/convkp/convarabic.pdf

١١. الأمم المتحدة للبيئة، نبذة عن الأمم المتحدة للبيئة، تأريخ الزيارة١١ آزار ٢٠١٨،

https://www.unenvironment.org/ar/nbdht-n-alamm-almthdt-llbyyt

١٢. الأمم المتحدة ، القضايا العالمية، البيئة،تأريخ الزيارة ٤ نيسان ٢٠١٨

http://www.un.org/ar/globalissues/environment

١٣.الأمم المتحدة، مجلس الإدارة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجس الإدارة/ المنتدي البيئي الوزاري العالمي، الإدارة البيئية الدولية، نيروبي، ٢٠ - ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، رقم الوثيقة: UNEP/GCSS.XII/3

١٤. الأمم المتحدة إدارة الشؤون الأقتصادية و الإجتماعية، التنمية الإجتماعية، تأريخ الزيارة ١٢ نوفمبر ٢٠١٧،

https://www.un.org/development/desa/ar/key-issues/social.html

١٥. الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية لما بعد ٢٠١٥،

https://www.unescwa.org/ar/our-work -2015

١٦.الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أديس أبابا ١٣-١٦ تموز ٢٠١٥، رقم الوثيقة: A/CONF.227/20،

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/241/01/PDF/N1524101.pdf?OpenElement

١٧.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

١٨.برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الأمم المتحدة وسيادة القانون، تأريخ الزيارة ٢٥/ ٤/ ٢٠١٨

https://www.un.org/ruleoflaw/ar/un-and-the-rule-of-law/united-nations-/environment-programme

١٩.تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع،

http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hrd13/complete.pdf

٢٠.تقارير التنمية الانسانية العربية، برنامج الامم المتحدة الانمائي،

http://www.arab-hdr.org/arabic/reports/nationalarab.aspx?cid=6

٢١.تقرير التنمية البشرية لعام2013 - نهضة الجنوب تقدم البشري في عالم التنوع، هو آخر تقرير من سلسلة تقارير تصدر سنويًا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك – الولايات المتحدة الامريكية.

٢٢.التقرير النهائي للفترة الثانية لفريق التنمية المستدامة، مقدم للجلسة العامة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، ٢٠١٣.

٢٣.الجمعية العامة للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير مجلس الإدارة عن أعمال دورته التاسعة عشرة، ٢٧ كانون الثاني – ٧ شباط ١٩٩٧،و ٣-٤ نيسان ١٩٩٧، الدورة الثانية الخمسون الملحق رقم ٢٥ (A/ 52/ 25)، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٧.

٢٤. الجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثانية ، نيروبي٢٣-٢٧أيار ٢٠١٦، رقم الوثيقة: (UNEP/ EA.2/3).

٢٥.جامعة الدول العربية، الإستراتجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٢٠، المعتمدة من قبل مجلس الوزراء العرب المسؤلين عن الشئون البيئة في دورة (٢٢) مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ١٩-٢٠/ ١٢/ ٢٠١٠، رقم الوثيقة (ق ٣٤٥- د.ع ٢٢-١٢/٢٠/ ٢٠١٠).

٢٦.الجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدورة الاولي، البند ٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت (حالة البيئة)، نيروبي، ٢٣ - ٢٧ حزيران ٢٠١٤، www.unep.org/unea/download.asp?ID=4614

٢٧،الجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، نيروبي ٢٣-٢٧ آيار ٢٠١٦، رقم الوثيقة: UNEP/EA.2/15، 8March 2016.

٢٨.الجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الأولى، الهياكل والعمليات المساندة للإبقاء على حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض بما في ذلك التقدم المحرز بشأن منبر UNEP-Live على الإنترنت، نيروبي، ٢٣ - ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، رقم الوثيقة: UNEP/EA.1/4/Add.1.

٢٩. الأمم المتحدة، مجلس الإدارة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة السابعة و العشرون، لمجس الإدارة/ المنتدي البيئي الوزاري العالمي، الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقترحة للفترة٢٠١٤-٢٠١٧ ، نيروبي، ١٨ - ٢٢ شباط ٢٠١٣، رقم الوثيقة: UNEP/GC.27/9،
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/K13/500/50/PDF/K1350050.pdf?OpenElement

٣٠.الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الثانية و الأربعون، التنمية و التعاون الأقتصادي الدولي : البيئة، تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة و التنمية،٤ آب ١٩٨٧،
رقم الوثيقة: A/ 42/ 427،
http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/42/427

٣١. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخامسة و الخمسون، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، رقم الوثيقة:A/ RES/ 55/ 2، 13 Sep 2000
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N00/559/49/PDF/N0055949.pdf?OpenElement

٣٢. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الإستثنائية الخامسة و العشرون، إعلان بشأن المدن و المستوطنات البشرية الأخري في الألفية الجديدة، رقم الوثيقة: A/RES/S-25/ 2، ، 16 August 2001
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N01/470/16/PDF/N0147016.pdf?OpenElement

٣٣. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الإجتماعية و دورة الجمعية العامة الإستثنائية الرابعة والعشرين ، الدورة السادسة و الخمسون، رقم الوثيقة: A/RES/56/ 177، ٢٨ شباط ٢٠٠٢،
http://www.un.org/arabic/documents/GARes/56/A_RES_56_177.pdf

٣٤.الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية : الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٤ كانون الأول ٢٠٠٨، الدورة الثالثة والستون، A/RES/63/ 239، ١٩ آيار ٢٠٠٩،

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/485/11/PDF/N0848511.pdf?OpenElement

٣٥.الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السابعة و الخمسون ، البند ٩٨ من جدول الأعمال، قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على تقرير اللجنة الثالثة A / 57 /545) (، بعنوان عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية : توفير التعليم للجميع، رقم الوثيقة : A/RES/57/166 on 16 January 2003،

http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/57/166&referer=http://www.un.org/depts/dhl/resguide/r57_resolutions_table_eng.htm&Lang=A

٣٦.الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة التاسعة والستون، البند ١٨ من جدول الأعمال، قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٧ تموز ٢٠١٥، بعنوان خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)، رقم الوثيقة: A/RES/69/313، 17 on August 2015،

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/232/20/PDF/N1523220.pdf?OpenElement

٣٧.الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الثانية و الأربعون، بند ٨٣ من جدول الأعمال المؤقت، مذكرة من الأمين العام، تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة و التنمية: التنمية والتعاون الأقتصادي الدولي، رقم الوثيقة: A/ 24 / 427، on 4 August 1987،

http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/42/427

٣٨. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الثانية و الأربعون، الحق في التنمية،
https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/508/91/IMG/NR050891.pdf?OpenElement

٣٩.الجمية العامة للأمم المتحدة، الدورة الرابعة والستون، البند ٥٣ (أ) مـن جـدول الأعـمال، قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٤ كانون الأول ٢٠٠٩، رقم الوثيقة:
A/RES/64/ 236
https://documents-dds-)
(ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/475/97/PDF/N0947597.pdf?OpenElement

٤٠.الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السابعة و الخمسون، البند ٨٧ من جدول الأعمال، بشأن البيئة و التنمية المستدامة، تقرير اللجنة الثانية، رقم الوثيقة :A/57/532 ،
21 November 2002
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N02/705/62/PDF/N0270562.pdf?OpenElement

٤١.جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مشروع قرار مقدم من اللجنة الجامعة، الدورة الأولى، ٢٣-٢٧ حزيران ٢٠١٤، نيروبي، رقم الوثيقة: UNEP/EA.1/L.9

٤٢.صندوق البيئة العالمية: إستثمار في كوكبنا (GEF) ، وثيقة إنشاء صندوق البيئة العالمية المعادة هيكلته، طبعة خامسة، الولايات المتحدة الأمريكية، مارس ٢٠١٥،
https://www.thegef.org/sites/default/files/documents/GEF_Instrument-Interior-March23.2015-Arabic.pdf

٤٣. صندوق البيئة العالمية إستثمار في كوكبنا، صندوق البيئة العالمية إستراتيجيات جديدة لتحديات جديدة،
https://www.thegef.org/sites/default/files/publications/GEF_AssemblyVision_CRA_ARA_Final_VIEWONLY_1.pdf

٤٤.مجلس الأدارة، مكتب العمل الدولي، برنامج التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، الدورة ٣١٩، من ١٦-٣١ تشرين الأول ٢٠١٣ ، جنيف، رقم الوثيقة: GB.319/INS/ 4، 4 Sep 2013،
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_221793.pdf

٤٥.مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، دمج الإستدامة البيئية في التحليل القطري وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مذكرة توجيهية للآفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة و الشركاء المنفذين، ٢٠٠٩.

٤٦. مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة للبيئة، الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي، موناكو، ٢٠-٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨
UNEP/GCSS.X/3 www.unep.org/GC/GC24/download.asp?ID=411

٤٧.مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة للبيئة، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/ (المنتدى البيئي الوزاري العالم، نيروبي، ٢٠ - ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢). توقعات البيئة العالمية والقضايا الناشئة: تحديد أهداف بيئية عالمية فعالة، رقم الوثيقة: UNEP/GCSS.XII/13، 5 January 2012
www.unep.org/chinese/gc/gcss-xii/docs/download.asp?ID=3570

٤٨.مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الرابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي، ٥ – ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

www.unep.org/GC/GC24/download.asp?ID=253

٤٩.قمة جوهانسبرغ ، القمة العالمية حول التنمية المستدامة ، ٢٦ أغسطس – ٤ سبتمبر ٢٠٠٢م الموافق ١٧- ٢٦ جمادى الآخرة ١٤٢٣هـ
http://www.dialogueonline.org/mu-buhoth28.htm

٥٠.قمة جوهانسبرغ ٢٠٠٢ (٢٦ اب- ٤ ايلول ٢٠٠٢)
http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/media/fact2.html

٥١.مؤتمر قمة الارض في ريو دي جانيرو، تأريخ الزيارة
http://www.egyppl.com/vb/showthread.php?t=10379

٥٢. منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة،(الجمعية العامة للأمم المتحدة تؤكد أن الثقافة هي مفتاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥)، ٦ مايو ٢٠١٤.
http://www.unesco.org/new/en/media-services/single-view/news/2015-3

٥٣.منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، مصلحة الغابات، الحوار والمبادرات الدولية المعنية بالغابات، روما، ٢٠٠١،
http://www.fao.org/docrep/008/y0900a/y0900a16.htm

٥٤.مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، الاجتماع الثاني عشر، بيونغ شانغ، جمهورية كوريا، ٦-١٧ تشرين الأول ٢٠١٤، رقم الوثيقة: (UNEP/CBD/COP/12/15)

٥٥.وثائق الأمم المتحدة: البيئة، مكتبة داغ همرشولد، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)
http://research.un.org/ar/docs/environment/unep

٥٦. وثائق الأمم المتحدة: البيئة، مكتبة داغ همرشولد،
http://research.un.org/ar/docs/environment/conferences

٥٧.UNEP, AMFED, CEDARE، جامعة الدول العربية، إطلاق تقرير" توقعات البيئة العالمية" الرابع (Global Environment Outlook - 4)
http://www.cedare.int/cedare.int/files4/File2116.pdf

(ء): الرسائل

١.زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة علي ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، ٢٠١٣.
٢. د.وليد نصار، نحو تنمية تكنولوجية مستدامة، تكامل المشروعات العمرانية الذكية مع البيئة العمرانية المحيطة، أطروحة دكتوراه، كلية الهندسة، القاهرة،
http://www.cpas-egypt.com/pdf/Walid_Nassar/PhD/005.pdf

ثانيا: باللغة الأنكليزية

1. Definition of 'Human Development Index', Time of visit 28 Dec 2015, http://economictimes.indiatimes.com/definition/human-development-index
2. Walter Dorn, Human Security: An Overview, Paper prepared for the Pearson Peacekeeping Centre , http://walterdorn.net/23-human-security-an-overview

3.Oscar A. Gomez and Des Gasper, Human Security (A Thematic Guidance Note for Regional and National Human Development Report Teams), United Nations Development Programme Human Development Report Office,

4. United Nations, PARTNERSHIPS FOR THE SDGs' Description/achievement of initiative
https://sustainabledevelopment.un.org/partnership/?p=7684

5.FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS
International dialogue and global, regional and national initiatives, PART III, Produced by: Forestry Department, Rome, 2001
http://www.fao.org/docrep/003/y0900e/y0900e09.htm#P0_0

6. General Assembly, United Nations, Development and International Economic Co-Operation: Environment, Report of the World Commission on Environment and Development, A/42/ 427, on 4 August 1987.
http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/42/427&referer=http://research.un.org/ar/docs/environment/conferences&Lang=E

7.General Assembly, United Nations, United Nations Millennium Declaration, Resolution adopted by the General Assembly (without reference to a Main Committee (A/55/L.2)), Fifty-fifth session, A/RES/55/2, 18 September 2000,
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N00/559/51/PDF/N0055951.pdf?OpenElement

8. General Assembly, United Nations, Declaration on Cities and Other Human Settlements in the New Millennium, Resolution adopted by the General Assembly [without reference to a Main Committee (A/S-25/7/Rev.1)], Twenty-fifth special session, A/RES/S-25/2, 16 August 2001,

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N01/470/18/PDF/N0147018.pdf?OpenElement

9.General Assembly, United Nations, Declaration on International Economic Co-operation, in particular the Revitalization of Economic Growth and Development of the Development Countries, Resolution Adopted on the Report of the AD HOC Committee of the Eighteenth Special Session, A/ RES/ S-18/ 3, on 1st May 1990,

https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/000/44/IMG/NR000044.pdf?OpenElement

10. General Assembly, United Nations, Doha Declaration on Financing for Development: outcome document of the Follow-up International Conference on Financing for Development to Review the Implementation of the Monterrey Consensus, Resolution adopted by the General Assembly on 24 December 2008[without reference to a Main Committee (A/63/L.57)], Sixty-third session, A/RES/63/239, on 19 March 2009,

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/485/13/PDF/N0848513.pdf?OpenElement

11. Richard K. Lattanzio, International Environmental Financing: The Global Environment Facility (GEF), by Congressional Research Service (CRS) Report for Congress, June 3, 2013,
https://fas.org/sgp/crs/misc/R41165.pdf

12. United Nations Development Programme, Human Development Reports,
Human Development Data (1990-2015). http://hdr.undp.org/en/data

13.United Nations, Report of the World Summit for Social Development, Copenhagen, 6-12 March 1995, United Nations publication,
A/CONF. 166/9
https://documentsddsny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N95/116/51/IMG/N9511651.pdf?OpenElement

14. United Nations, Report of the third International Conference on Financing for Development, Addis Ababa, 13-16 July 2015,
A/ CONF.227/20
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/241/03/PDF/N1524103.pdf?OpenElement

15. United Nations, Follow-up International Conference on Financing for Development to Review the Implementation of the Monterrey Consensus, Doha, Qatar, 29 November - 2 December 2008,
http://www.un.org/esa/ffd/doha/index.htm

16. UN Documents Gathering a body of global agreement, Our Common Future, Chapter 2: Towards Sustainable Development, From A/42/427. Our Common Future: Report of the World Commission on Environment and Development,

http://www.un-documents.net/ocf-02.htm#I

الملخص

إن التنمية المستدامة أو إستدامة البيئة، هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر وتستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تصونها للأجيال القادمة، فالتنمية لن تحقق أهدافها دون الأخذ بسياسات بيئية سليمة. أما فيما يتعلق بالتنمية البشرية فأنها عنصر رئيسي، حيث تعمل مع جميع أنواع التنمية الاخري سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. وبما إن التنمية حق من حقوق الانسان، فإن الترابط القوي بين الأمن الإنساني والتنمية، يمكن تحقيقه من خلال

القضاء على الفقر، تعزيز الديمقراطية، مكافحة المجاعات والأزمات والصراعات، التأكيد على مشاركة المرأة، وزيادة التوعية البيئية والدفاع عن حقوق الإنسان، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتسيير الحكم الرشيد.

إن للأمم المتحدة وأجهزتها دور أساسي في اعتماد العديد من المؤتمرات و القمم و التقارير الدولية في دعم و تعزيز التنمية المستدامة. وأصبحت مسألة التنمية البشرية من أولويات اهتمامات المجتمع الدولي، لأن إنعدام التنمية يشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين. فلابد من تعزيز التعاون على الصعيدين الوطني والدولي في السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة. وكذلك سعي الدول والمجتمع الدولي سعيا حثيثا إلى الانتقال تجاه التنمية المستدامة، وذلك من خلال بناء القدرات وتقديم الدعم التكنولوجي للبلدان النامية، ويستلزم أيضا علي الحكومات وصناع القرار في الدولة لتبني النهج المستدام في الحكم و الإدارة، ووضع القوانين والانظمة التي تتضمن إستجابة لكافة متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

پوختە

پەرەپێدانی بەردەوام ئەو جۆرە پەرەپێدانەیە کە پێداویستەکانی ئێستا دابین دەکات بەجۆرێك کە ڕێگە بە بەکارهێنانی سەرچاوە سروشتیەکان دەدات کە مافی نەوەکانی داهاتوو پارێزراو بێت. بەشێوەیەکی گشتی پەرەپێدان ئامانجەکانی بەدی نایەت ئەگەر سیاسەتێکی ژینگەی دروست پەیڕەو نەکرێت. سەبارەت بە پەرەپێدانی مرۆیی بەڕەگەزێکی سەرەکی دادەنرێت کە لەگەڵ هەموو جۆرەکانی تری پەرەپێداندا کاردەکات جا ئەگەر پەرەپێدانی سیاسی، کۆمەڵایەتی یان ئابوری بێت. لەکاتێکدا پەرەپێدان بە مافێك لە مافەکانی مرۆڤ دادەنرێت، لە ڕوانگەیەوە پەیوەندی پتەو کە لە نێوان ئاسایشی مرۆیی وپەرەپێدانداید دەتوانرێت بەدی بهێنرێت لە ڕێگەی لەناوبردنی هەژاری، چەسپاندنی دیموکراسی، ڕووبەڕووبونەوەی برسێتی وناکۆکیەکان، دڵنیابوون لە بەشداری کاریگەری ژنان، هاندانی ڕۆشنبیری و پارێزگاری کردن لە مافەکانی مرۆڤ، چاککردنی ڕێگاکانی بەدەست هێنانی

خزمەتگوزارییە کۆمەڵایەتیەکان، چاودێری تەندروستی، خوێندن، چەسپاندنی یەکسانی لەنێوان ڕەگەزەکاندا، وە ئەنجامدانی بەڕێوەبردنێکی کارامە.

ڕێکخراوی نەتەوە یەکگرتوەکان و دام ودەزگاکانی ڕۆڵی سەرەکیان بینیوە لە گرتنە خۆی ژمارەیەکی زۆر لە کۆنگرە ولوتکە باڵاکان وئامادەکردنی پرۆژە وڕاپۆرتە نێودەوڵەتیەکان لە پشتگیری کردن وچەسپاندنی پەرەپێدانی بەردەوام. ئەوەی پێویستە بووترێت، کە ئێستا بابەتی پەرەپێدانی مرۆیی بە یەکێك لە سەرەکیترین کارەکانی کۆمەڵگای نێودەوڵەتی دادەنرێت، چونکە نەبونی پەرەپێدان بە گەورەترین هەڕەشە دادەنرێت بۆ سەر ئاشتی و ئاسایشی نێودەوڵەتی. جا پێویستە یارمەتیە نێودەوڵەتیەکان زیاد بکرێت لەسەر هەردوو ئاستی نیشتمانی و نێودەوڵەتی بۆ بەدیهێنانی پەرەپێدانی بەردەوام. وە لە هەمان کاتدا پێویستی بە هەوڵی کاریگەری ووڵاتان وکۆمەڵگای نێودەوڵەتی هەیە لە گواستنەوە بۆ قۆناغی پەرەپێدانی بەردەوام، ئەویش لەڕێگەی دروست کردنی تواناکان، پێشکەش کردنی پشتگیری تەکنەلۆجی بۆ ووڵاتانی تازە پێگەیشتوو، لەهەمان کاتدا پێویستە لەسەر حکومەتەکان و دروستکەرانی بڕیاری سیاسی لە ووڵاتاندا لە گرتنەخۆی پەیڕەوی پەرەپێدانی بەردەوام لە فەرمانڕەوایی و بەڕێوەبردندا، وە دانانی یاسا و پەیڕەوەکان بەجۆرێك بێت کە وەڵام دەربێت بۆ هەموو داواکاری و پێداویستیەکانی پەرەپێدانی بەردەوام.

Abstract

Sustainable Development or Sustainability is a development that meets the needs of the present and uses natural resources in a way that will protect them

for future generations. In Reality, development will not achieve its objectives without good environmental policies. Regarding, Human Development, it is a basic element, working with all other types of development, whether political, social or economic. Since development is a human right, the strong interdependence between human security and development can be achieved through the eradication of poverty, the promotion of democracy, the fight against famines, crises and conflicts, the emphasis on women's effectiveness, the promotion of culture and the defense of human rights and the improvement of access to social services, Health care, education, the promotion of gender equality and the follow of good governance approach.

The United Nations and its organs play a fundamental role in the adoption of many international conferences, summits and reports in support and promotion of Sustainable Development. However, Human development has become a priority for the international community, since lack of development poses a threat to international peace and security. Therefore, it is necessary the cooperation at the national and international levels must be strengthened in the pursuit of sustainable development. At the same time, States and the international community also strive to move towards sustainable development by building capacity and providing technology support to developing countries, and also requires governments and decision-makers in the countries to adopt a sustainable approach in governance and to making laws and regulations which respond all needs to achieve Sustainable development.